

تاريخ المذهب الخمسيني في مصر

القس صموئيل مشرقي

الكتاب السابع والخمسون
١٩٨٥

تاريخ المذهب الخمسيني في مصر

HISTORY OF PENTECOSTALISM IN EGYPT

وضع

القس صموئيل مشرقي

رئيس المجمع العام

لكنائس الله الخمسينية

صدر عن المجمع المذكور بقراره الصادر فى ١٩٨٢/٨/٢٧

عند انعقاده بالكنيسة المركزية بجزيرة بدران

رقم الإيداع بدار الكتب ٤١٥٢ / ١٩٨٥

مطبعة الأمانة
٣ شارع جزيرة بدران شبرا - مصر

إهداء

• إلى السيد رئيس الجمهورية حسنى مبارك رمز الوفاء ومعقد الأمل لهذا البلد الأمين .

• إلى السيد رئيس المجلس الملى علة يعطى التفاتا إلى هـذه البيانات فيتحرى الحقيقة فى شأن « كنيسة الله الخمسينية » على الوجه الصحيح ، بل إن هذا من صميم عمله وواجبه أمام الله وضميره .

• وإلى السادة أعضاء المجلس الملى الانجيلى لعلهم يراجعون أنفسهم فيقرون بذلك الوجود الواقعى لهذه الكنيسة فى ضوء هـذه المذكرات التى تحوى « تاريخ المذهب الخمسينى فى مصر »

وإلى الذين يريدون أن يستنيروا بهذه المعلومات أياً يكون موقعهم من المسئولية وخاصة الموجودين منهم فى الكيان الإنجيلى العام

أهدى هذا الكتاب .

تنويرا للاذهان وقطعا لدابر الإشاعات البعيدة عن الحق والخالية من الحقيقة ، وتأكيدا لحقوق هذا المذهب المهضومة بلا مبرر من الذين كان يجب أن يكونوا أول المقرين بها »

تمهيد

من المعلوم الواجب التسليم أن المهمة الرئيسية للتاريخ هى تسجيل الواقع وإثبات الحقيقة ومن ثم فإن التلاعب بالحقيقة باغفالها أو محاولات حجبها أمر فى حكم المستحيل مهما تعمد البعض إلقاء الغبار عليها لأن هذا الغبار سرعان ما يزول أمام تيارات الحقيقة الخالدة فان الحقيقة وحدها هى التى ستبقى أبد الدهر!

ورغم ذلك فان من بين أساليب مناهضة الحقيقة مناداة بعضهم بضرورة نسيان الماضى والتحرر منه لأجل فتح صفحات جديدة لتخطيط مستقبل أفضل — فالماضي عندهم قد مضى وانقضى فلا يجوز الرجوع إليه. ولكن الذى لا ينظر إلى الماضى ويتطلع إليه متخذا من دروسه التوجيهات والعبر، لا يمكن أن يكون له مستقبل قط بل لقد خسر حاضره أيضا — وهذه هى الحقيقة الكامنة وراء كل معاناتنا اليوم!!

وفضلا عن ذلك فان هذا الذى ينادون به لا يفعلون منه شيئا، لأن ما يطلبونه إنما هو فى الواقع من الأمور المستحيلة إذ الحياة بطبيعتها حلقات مترابطة لا يمكن الفصل فيها بين الماضى والحاضر والمستقبل، وكل من يفعلون ذلك تصل بهم الحال إلى وضع هش يحيا بغير جذور تضرب فى بطون ماضيه فلا تتأصل ولا تنمو إلى حاضره وآتيه، ولذلك كان لا بد من ربط الحاضر بالماضى.

ولذلك كان من أشد ما يؤسف له هذه المناداة الغريبة من بعضهم بضرورة إيداع الماضى فى زوايا النسيان، وكأنه ما كان مع أن سفر التذكرة الإلهى وسجلات حياة كل إنسان قد سطرته لا باعتباره جزءا لا يتجزأ من الحياة مثل الحاضر والمستقبل تماما، بل للمحاسبة عليه عند الوقوف أمام كرسى قضاء المسيح الذى سيعطى أمامه كل واحد منا حسابا عن نفسه عند ما يبلغ سير الزمان نهايته ويظهر حكم الأبدية النهائى.

ومن ثم فان من واجبنا مراجعة سجلات التاريخ، فان فى ذلك حكمة بالغة نتعقل بها الأمور فتتجدد القوى والآمال، وأما من جهة المشاكل والأخطاء، فيجب أن نواجهها باقدام ثابتة وقلوب مطمئنة مستلهمين ما ذكره رئيسنا الحالى حسنى مبارك فى ختام خطابه التاريخى الذى ألقاه فى السادس والعشرين من شهر يوليو ١٩٨٢ بمناسبة العيد الثلاثين للثورة من أننا يجب: « أن نتعرف على الأوضاع بصدق وأمانة ودون تزييف أو مبالغة .. وبعد ذلك نطرحها على بساط البحث بأسلوب علمى وبروح المشاركة الكاملة .. لا فرق بين حاكم ومحكوم .. كبير وصغير .. غنى وفقير .. مؤيد ومعارض .. فكلنا مواطنون نتمتع بنفس الحقوق ونتحمل نفس الالتزامات كل بحسب طاقته وقدرته .. فلا حجر على رأى ولا مصادرة لحق .. » وقد سبق له أن قال: « بأن كل الموضوعات يجب أن تعالج بالحوار بين مختلف الأطراف، الحوار الذى بدونه ان تحل أية مشكلة ».

كلمة تصدير

بدأ انسكاب الروح القدس على بعض الأفراد بمدينة أسيوط فى وقت قريب من تاريخ انسكابه على المجتمعين لأجل هذا الغرض بلوس انجلوس فى أوائل القرن العشرين .

وحضر فى سنة ١٩٠٨ القس براسفورد إلى القطر المصرى وتأسست أول كنيسة رسوليه فى بيت النحال بأسيوط وفى أثرها باقى الكنائس الرسولية التى انتشرت فى أنحاء البلاد بالتتابع .

وفى أوائل العشرينات اكتسبت الكنيسة الرسولية الاعتراف بوجودها بالمجلس الملى الانجيلى العام ، وكان على رأسها قطبان مشهوران هما القس صليب بولس والقس بطرس لبيب ، وحدث أن إرسالية جماعات الله التى تتبعها الكنيسة الرسولية انحازت إلى الأول منهما وخذلت الثانى فذهب قانعا إلى بلدته بدير الجرنوس مركز مغاغه .

وحدث فى غضون عام ١٩٣٢ أن بدأت عدة كنائس رسوليه تنفض عن مجلسها المركزى وتخرج متلمسة التحرر وسعيا وراء شرارة الروح فتوجهت إلى القس بطرس لبيب ، وأخرجته من عزلته ، فبدأ يفتقدها فى عدة أماكن عامة الجمهورية .

ونشأت بذلك « كنيسة الله الخمسينية » وظهر المذهب الخمسينى الذى سنبسط تاريخه فى صفحات هذا الكتاب . . لأنه وإن كانت قد نشأت عدة مذاهب فى النطاق الرسولى ككنيستى النعمة والنعمة الرسولية

والكرازة فيما بعد كما خرجت كنيسة المسيح من قلب المذهب الخمسينى ، إلا أن « كنيسة الله الخمسينية » احتلت منذ البداية مكان الصدارة باعتبارها القاعدة التى أقامها الروح القدس بين هذه المذاهب كلها لتكون مصدر الانطلاق الروحى والإشعال المقدس !

. . .

ونظرا لهذه المكانة الخاصة التى تبوأتها « كنيسة الله الخمسينية » فقد أضحت هدفا منذ تكوينها وإلى الآن لسهام الانتقاد والمقاومة والادعاء عليها بأنها باستمرار « كنيسة المشاكل » الأمر الذى يخدم أغراض الشيطان — عدو الخير — إذ هو يهدف إلى تعطيل رسالتها وشل حركة نشاطها وحرمان النفوس من مميزات وبركات « الانجيل الكامل » بذلك

وهكذا أصبح موضوع « كنيسة الله الخمسينية » يشغل بال الكثيرين سواء من أعضاءها والمتشيعين لها أو المحيطين بها من الخارج ، وخاصة وقد جعله المجلس الملى الانجيلى مشكلة المشاكل أخذ يتداولها لقرابة نصف قرن وحتى الآن حتى كثر التساؤل من حولها : « إلى متى تستمر الحال على هذا المنوال؟ فكان من الطبيعى أن يكون هناك جواب فى هذا الصدد ، جواب نتبين منه قيمة المعرفة التاريخية لمراحل خط سير المذهب الخمسينى والظروف التى اجتازها وذلك لأجل إزالة الكثير من الغموض الذى التف من حوله ، نظرا لأن الوثائق الخاصة بالمذهب الخمسينى قد أهملت ويجتهد بعضهم فى تغطيتها بظلام النسيان حتى لا ترى النور ، مما أوقف الرئيس الجديد للمجلس الملى فى مفترق الطرق لا يعرف أى طريق يختار ، ومع أنه يؤمن بأننا نعيش الآن

عصرا فيه حرية الرأى لأنه عصر حقوق الإنسان ، عصر سيادة القانون عصر المناقشات الحرة التى تتسم بالاتزان والمنطق ، عصر اعتبار الوعـد كعهد مقدس لا يقبل المماطلة ولا الإبطاء ، إلا أنه من وجه آخر لم يساير هذا العصر عمليا ، بعد أن ربط نفسه هو وأعضاء المجلس بظواهر الأمور وركزوا سهامهم على واضع هذا الكتاب ، واقفين بذلك فى طريق العمل المبارك الذى أئتمنه الله عليه ، مما ظهرت معه ضرورة إخراج هذا التاريخ إلى النور ومادته مدونة طبق الأصل عن مراجع ثابتة قائمة تنطق بحقوق « كنيسة الله الحسينية » المشروعة والتى يتعمد المجلس هضمها باللامبالاة وعدم الاكتراث كما يتبين من طرق تعامله معها .

وقد راعينا عند النقل من هذه المراجع اللياقة فى اختيـار ما يستحق النشر والدقة فى ذلك دون الإفاضة .. وذلك بعد أن اضطررنا عند متابعة قرارات المجلس الملى فى موضوع المذهب الحسينى لعـدة سنوات إلى أن نصدر كتابينا « البروتستانتية عقيدة ونظاما » الصادر فى يوليو ١٩٧٧ وقد احتوى من جهة العقيدة بعد السرد التاريخى تفسير معنى البروتستانتية وإثبات مبادئها التى تتلخص فى تقديس الحق وحرية العقيـدة وإعلان الخلاص وتأكيد المسئولية الفردية ، وأما من جهة النظام فقد شرحنا رأى البروتستانتية فى نوعية القيادة وقواعد التمثيل ومفهوم الشخصية الاعتبارية وقدمنا تحليلا لمشروعات الوحدة التى ارتأها المجلس الملى حينذاك ..

ولم يؤد تقديم هذه الأوضاع العامة إلى أى تحسين فى موقف المجلس الملى الإنجيلى من جهة تعامله مع المذاهب الانجيلية الأخرى - غير المشيخية

وعلى وجه خاص مع المذهب الحسينى ، وقد أدى ذلك إلى إصدارنا كتابا آخر يستكمل البحث الذى نحن بصدده عنوانه : « الكيان الإنجيلى تحت الأضواء الكاشفة » كان ذلك فى غضون عـام ١٩٧٩ تعرضنا فيه للأمر العالى الصادر بتشكيل المجلس الملى الإنجيلى والمفهوم المقصود بطائفة الانجيليين ، مع عرض للحقوق والواجبات التى تضمنها الأمر العـالى ، وإيضاح مركز رئاسة هذا المجلس كوكالة لا ولاية وتحديد اختصاصات المجلس لمنع المغالاة فيها خارج الحدود التى رسمها قانون تشكيله .

ورغم استنادنا فى هذا البحث إلى قرارات صدرت من من المجلس الملى نفسه وأخرى جمهورية مع أحـكام قضائية نهائية ، إلا أن هـذا الكتاب الآخر قد زاد فى تصلب موقف المجلس الملى الذى ان يرضيه أبداً كشف الحقيقة !!

ورغم أن هذين الكتابين قد صدرا قبل عهـد رئيس المجلس الملى الجديد - عهد الحريات واستقلال المذاهب الإنجيلية كما جاهر على صفحات مجلة الهدى المشيخية - إلا أن حال « كنائس الله الحسينية » قد بقى كما هو

ولذلك كان لا بد من تقديم بحثنا هـذا لا لمجرد معاونة المجلس الملى ورئيسه على التسليم بالواقع ورأب الصدع فحسب ، وإنما بقصد تحقيق العدالة وفقا لمبادىء الفضيلة والنزاهة والعدل التى استقرت فى ربوع المسكونة وقد أرست قواعد الحرية والأخاء والمساواة فى ارجائها ، حتى لم يعـد هنـاك مكان لتقبل الشائعات كما لو كانت هى الحق بعينه الذى لا مراء فيه دون بحث أو روية !!

موقف المجلس الملي تجاه المذهب الخمسيني

يرجع تاريخ نشأة « المذهب الخمسيني » أصلا إلى « يوم الخمسين » ونعلم من سفر الأعمال الاصحاح الثانى أنه كان باورشليم فى ذلك اليوم رجال يهود اتقياء من كل أمة من بينهم فئة كانت من مصر وقد حملت إليها الرسالة .

ومن ثم تعتبر « الكنيسة » منذ العصر الرسولى كنيسة خمسينية لحماً ودماً لانتسابها إلى « يوم الخمسين » يوم ميلاد الكنيسة، فهى منذ ذلك اليوم خمسينية المذهب ، على أن ذلك وإن كان قد اتخذ أشكالا متنوعة عبر التاريخ ، إلا أنه قد أصبح أخيرا خاتمة الحقائق المستردة بفعل الإصلاح الإنجيلى باعتباره أغلى جزء فى تراث الكنيسة الضائع بسبب العصور المظلمة التى اجتازتها الكنيسة والتى انتهت تاريخيا ببزوغ شمس البروتستانتية على يد المصلحين العظام الذى بدأت الكنيسة بهم تسترد حقوقها الضائعة واستعادت حرية الإنجيل ورفعت رايات التبرير والتقديس وعمومية الخلاص وكفاية الكفارة وكان آخر راياتها المرفوعة « راية يوم الخمسين » وهى العلم الخفاق الذى استظلت به الكنيسة منذ نشأتها وستظل هكذا إلى نهاية تاريخها على الأرض ... وهو لذلك محور وحدتها ومادة أعدادها للعرس الأبدى الذى ينتظرها ، الأمر الذى لأجله ظهرت الحركة الكارزماتيكية المعاصرة التى بسببها أصبح « المذهب الخمسيني » مسكونياً

وصفه البعض بأنه الذراع الثانى للبروتستانتية .مما لا نحتاج معه إلى التمسك باسماء أشخاص معينين يقال بأن نشأة هذا المذهب قد تمت على أيديهم كما حدث بالنسبة لمعظم المذاهب الانجيلية الأخرى

كما أننا لا نحتاج إلى رد على من يزعمون بحداثة عهد هذا المذهب دون بحث أو روية وخاصة من أهل التقليد الذين ينسبون كنائسهم إلى الرسل فى سبيل اكسابها العراقة والإصالة بالأقدمية التصويرية !

. . .

ومع أننا نرى اليوم خداما وأعضاء فى كنائس متنوعة قد بدأوا فجأة فى تقبل « المذهب الخمسيني » والاشادة به بعد حصولهم على اختباره حتى أقرت البابوية بوجوده فى نطاقها فاعترفت بما أسمته : « طائفة الكاثوليك الخمسينيين » متعاطفة مع هذا المذهب بعد تقييم له باعتباره التيار الروحانى الفريد الذى نبع من يوم الخمسين وهو بحكم المنطق والضرورة يستغرق عصر المسيحية بأكمله لأنه حياتها وشهادتها ولذلك وجدناه يشمل فى عصرنا الحاضر جموعا من القادة والعلمانيين المشيخيين والاسقفيين والمعمدانيين والميثودست واللوثريين والاخوة وغيرهم حتى ظهر التساؤل الغريب إن كان هذا أمره فلماذا يقف منه المجلس الملى الانجيلى موقف المقاومة ويرفض أن يعترف بوجوده الواقعى دون مبررات مقبولة ، مخالفا بذلك قول الزعيم الراحل أنور السادات : « إن المعنى الأصيل لسيادة القانون يتمثل فى النزول على حكم القانون والالتزام بالشرعية منهجا وسلوكا . . فهو يحكم سلوك الفرد إزاء المجتمع الذى يعيش فيه ويحكم

ـلوك كل من أسند إليه قدر من السلطة يمكن أن يمارسه فى إطاره الصحيح والسليم قانونا » وهذا ما كان ينتظر من المجلس الالتزام به !!

ولكن ترى هل يسلك المجلس الملى الانجيلى فى بلادنا الحبيبة هذا المسلك القانونى الحميد بل هل يرتفع به إلى المسلك المسيحى المثالى !؟ أم تراه يرفض أن يتحرى الحقيقة ويمتنع عن تمييزها عما هو زائف وباطل بل يتحداها ويتنكر لوجودها ، ويحاول أن يبرر موقفه هذا بشتى أنواع المبررات المختلفة التى تنفيها وترد عليها كافة مابذلناه من جهد فى سبيل الانضواء تحت راية الوحدة المقدسة دون أن يكون ذلك على حساب الحق الذى تتمسك به ضمائرنا أمام الله - وهكذا يأبى المجلس الملى الاقرار بالواقع والتسليم بالأوضاع القانونية الثابتة إمعانا منه فى التعنت ضد هذا المذهب المبارك لاعلانه حق الانجيل الكامل وشهادته للحقيقة المطلقة وذلك كله لوجه الله وحسب !! ولاشك أن ذلك يدفعنا دفعا إلى تقديم وثائق الاقرار بكنيسة الله الخمسينية وهل هذا الاقرار قائم أم تأثر وجوداً وعدما بقرارات المجلس الملى نفسه تلك القرارات المتناقضة التى تتابعت فانتهت إلى وضع لاسبيل لتغييره أو تحديه بعد أن أصبح من المراكز القانونية المستقرة بقرارات عليا قد صارت محصنة وغير قابلة للطعن رغم أن المجلس الملى يحاول المساس بشكلها دون موضوعها الذى ثبتت شرعيته نهائيا وأضحى غير قابل للجدل والنقاش ..

* *

بدأت الحركة الخمسينية - كما سلف القول - فى أوائل الثلاثينيات ببلدة دير الجرنوس فى عهد القس بطرس لبيب ؛ وامتدت إلى الفشن ثم إلى سمالوط والمنيا وأسيوط والقاهرة والاسكندريه ... الخ

وعقدت هذه الكنائس مجمعها التأسيسى الأول عام ١٩٤٠ بالفشن ، ثم عقدت مجمعا تنظيميا بسمالوط تقدمت على إثره للمجلس الملى لاعتمادها وصدر حينئذ قرار المجلس بالاعتراف بها بتاريخ ٦ فبراير سنة ١٩٤٦ وذلك لاندماج كنيسة السلام فيها وصيرورتهما كنيسة واحدة ... إلا أنه بتاريخ ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٨ تقدمت كنيسة السلام طالبة العودة إلى ما كانت عليه سابقاً والانسحاب من كنيسة الله الخمسينية فقرر المجلس فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٤٩ باعتبار كنيسة السلام وكنيسة الله الخمسينية ليستا حاصلتين على لقب كنيسة إنجيلية . . .

وبتاريخ مايو ١٩٤٩ تقدم القس بطرس لبيب بصفته رئيس كنيسة الله الخمسينية بمعارضة طلب فيها إلغاء ذلك القرار الصادر من المجلس الملى الإنجيلى والقاضى بأن كنيسة الله الخمسينية ليست حاصلة على لقب كنيسة إنجيلية للاسباب التى ذكرها فى معارضته ، وبجلسة ١٤ أبريل سنة ١٩٥٠ حكم المجلس بأن تستمر كنيسة الله الخمسينية بالتمتع بلقب « كنيسة إنجيلية »

* * *

واستقبل القس بطرس لبيب دخولى مع كنيستى بجزيرة بدران ومعنا القس رزق حبشى وكنيسته بحكر عزت بترحاب عظيم إذ كان بمثابة دم جديد للمذهب الخمسينى وقام بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٩٥٦ بتشكيل « مجلس تنفيذى » جديد لها ، وضع فيه إسم « القس صموئيل مشرقى » على رأس

قائمة أعضائه .. فاغتاظ منه نائبه فى ذلك الوقت « القس سعد قلينى وقدم طعناً ضده إلى المجلس الملى الانجيلى طلب فيه إلغاء المجلس التنفيذى الذى أبلغ أسماؤه لتوكيل الطائفة الانجيلية وقيام المجلس التنفيذى القديم وعدم إعتماد القس صموئيل مشرقى والقس رزق حبشى وإصدار أمر المجلس بانعقاد مجمع عام للكنيسة للنظر فى جميع تصرفات هذا الرجل المخالف . . . . . . وذلك للاسباب الواردة بالطعن المذكور ـ ولم يصدر المجلس الملى قرار فى أى من هذه الطلبات التى قابلها القس بطرس لبيب بفصل القس سعد قلينى فى اجتماع إدارى عقده بمغاغة فى ٨ أغسطس ١٩٥٦ ، وبعد مرور عام قام باصدار قرار فصل أمين صندوقه السيد/ جيد حنين بتاريخ ١٩٥٧/٨/٢٩ وكان قد أنشأ ما أسماه بالصندوق الوطنى وأوكل أمانته الاخ كيرلس صادق وذلك بتاريخ ١٩٥٧/٤/٦ ولكنه عاد فألغى قرار الفصل المشار اليه وبدأت مشكلته مع أمين الصندوق الوطنى فى شأن بعض تصرفات مالية قدم بسببها الأخ كيرلس صادق طلبا باستدعاء اللجنة التنفيذية للاجتماع وكان ذلك فى ٥٧/١٢/٢٥ ، فاتفق القس بطرس لبيب مع أمين صندوقه الأصلى ـ السيد جيد حنين ـ على حل المجلس التنفيذى بتاريخ أول فبراير ٥٨ بعد أن أعلن أمين صندوقه الوطنى الأخ كيرلس صادق باخراجه هو وكنيسته بالفشن من الطائفة ورفض إجابة طلباتهما .

ولقد كان من الطبيعى بازاء هذا الموقف المتقلب أن تتكون « جبهة وطنية » من أربعة من أعضاء المجلس التنفيذى قاموا بانتداب القس صموئيل مشرقى للتحدث باسمهم وأخطر المجلس الملى الإنجيلى ببطلان هذا

الحل وكافة تصرفات القس بطرس لبيب وكان ذلك خلال شهر مارس سنة ١٩٥٨ .

وقام القس بطرس لبيب بعقد ما أسماه بمجمع عام ببلدته « ديرالجرنوس » بتاريخ ٩ أبريل ١٩٥٨ وقرر فيه فصل هؤلاء الأعضاء الأربعة فقاموا هم أيضا من جانبهم بعقد مجمع عام بمدينة سمالوط بتاريخ ٢٩ أغسطس ١٩٥٨ صدر فيه قرار تنحية القس بطرس لبيب واستبعاد السيد جيد حنين عن أمانة الصندوق . وتقدموا بدعوى لدى المجلس الملى الإنجيلى ضد القس لبيب بطرس بطلب إقرار النظام والإشراف على انتخاب مجلس تنفيذى قانونى للطائفة ، قرر المجلس بشأنه تعيين لجنة لبحث الموضوع من كافة نواحيه . وأصدرت اللجنة قرارها التمهيدى بتاريخ ٥٨/١١/١١ وهو ينص على الدعوة إلى مجمع عام للطائفة تحت إشراف المجلس الملى الإنجيلى فى أقرب فرصة وذلك لانتخاب مجلس تنفيذى لها يكون له سلطة الإشراف العام على الطائفة (الخمسينية) .

ولكن القس بطرس لبيب الذى كان يعتبر نفسه مؤسس كنيسة الله الخمسينية بالقطر المصرى ، وقد جعله ذلك يتصور فى نفسه أنه هو الطائفة أولا وأخيراً وهو المجمع العام وهو اللجنة التنفيذية بل والكنائس أيضا، أخذ يقاوم هذا القرار مما حدا باللجنة الملية أن تتوقف عن تنفيذه ولو لبعض الوقت ، لكى تمهد لتنفيذه بصلح بين الطرفين قامت بعرضه عليهما بمقر الكنيسة الإنجيلية الثانية بالمنيا بتاريخ ١٩٥٩/١/٣٠ وقد تمت الموافقة عليه تحت التهديد بسحب الاعتراف بكنيسة الله الخمسينية ـ فرفضت اللجنة

مشروع الصلح هذا إلى المجلس الملى لينظره فى جلسة رسمية وتم ذلك وصدر فيه الحكم الآتى نصه :

صورة حكم

المجلس الملى الإنجيلى العام

بجلسته المنعقدة بمصر فى يوم الثلاثاء ٣ مارس ١٩٥٩

فى الدعوى المقيدة بالجدول العمومى تحت رقم ٢ لسنة ١٩٥٨

بعد الديباجة :

مع نظر هذه الدعوى أمام المجلس بجلسة اليوم حضر القسوس صموئيل مشرقى ورزق حبشى والسيد كيرلس صادق وحضر الأستاذ إيليا فخرى المحامى معهم وعن السيد واصف عبد الملك كما حضر القس بطرس لبيب (المدعى عليه) .

وقرر الطرفان حصول صلح بينهما بالكيفية الآتية :

مشروع الصلح المتقدم من اللجنة الملية فى قضية كنيسة الله الخمسينية فى اجتماعها بالكنيسة الإنجيلية الثانية بالمنيا يوم الجمعة ٣٠ يناير سنة ١٩٥٩ عرضت اللجنة المشروع التالى وقد قبله الطرفان وهو كالآتى :ـ

١ ـ العمل على تهيئة جو مناسب لانتخاب المجلس التنفيذى لكنيسة الله الخمسينية بعد تصفية جميع الخلافات القائمة وتوحيد الصفوف على أن يتم ذلك فى بحر سنة من تاريخ مصادقة المجلس الملى الإنجيلى العام .

٢ ـ تدعى الكنائس إلى انتخاب المجلس التنفيذى بعد سنة من تصديق المجلس الملى وذلك طبقا لدستور الكنيسة .

٣ ـ إلى أن يتم الانتخاب يقوم مقام المجلس التنفيذى هيئة مكونة على الوجه الآتى :

رئيس : القس بطرس لبيب

نائبان للرئيس : القس سعد قليفى ، الأستاذ واصف عبد الملك

سكرتير : القس صموئيل مشرقى

أمين الصندوق : الأستاذ جيد حنين

مساعد أمين الصندوق : الأستاذ كيرلس صادق

أعضاء : القس رزق حبشى ـ الشيخ صموئيل عبد الشهيد ـ الأستاذ صالح موسى (عضو المجلس الملى) بناء على طلب الفريقين .

٤ ـ تدعى هذه الهيئة للاجتماع ثلاث مرات فى السنة بناء على طلب الرئيس متى طلب منه ذلك كتابة ثلاثة من أعضاء الهيئة . فإذا لم يقم الرئيس بدعوة الهيئة فللسكرتير أن يدعوها متى تقدم له طلب كتابى من خمسة من أعضائها . وقد تحدد أول اجتماع لها يوم الجمعة ٨ مايو ١٩٥٩ فى كنيسة الإخوة بالمنيا الساعة ١٠ صباحا .

٥ ـ إذا تنحى أحد الاعضاء والموظفين آنفا عن قبول العضوية فى هذه الهيئة فيفوض للفريق الذى يتبعه أن يختار بدلا عنه إذا حدث ذلك قبل اجتماع الهيئة لأول مرة . وإلا فللهيئة أن تختار بعد تكوينها دون الرجوع إلى أحد الفريقين .

٦ ـ تمت المصادقة على المشروع من الطرفين ووقعوا عليه فى حضور

اللجنة ليصبح نافذا بعد اعتماد المجلس الملى الإنجيلى العام »

فريق أول فريق ثانى

٣٠ يناير ١٩٥٩ القس بطرس لبيب واصف عبد الملك .

القس صموئيل مشرقى . كيرلس صادق

وحيث أن المجلس يرحب بإنهاء الخصومة بين الطرفين بالكيفية التى جاءت بمحضر الصلح الموضح عاليه ولا يرى مانعا من التصديق عليه.

فبناء عليه

حكم المجلس حضوريا

بالتصديق على محضر الصلح المقدم اليوم من اللجنة الملية وإرفاقه بمحضر الجلسة.

كاتب الجلسة « إمضاء » رئيس الجلسة « إمضاء »

وما أن تم التصديق على هذا الصلح حتى عاود القس بطرس لبيب تصرفاته الأولى وحضر الجلسة ٨ مايو المقرر انعقادها بكنيسة الإخوة بالمنيا وزعم فصله للفريق الآخر وأعقب ذلك انسحابه من الجلسة ناقضا بذلك الصلح الذى حكم به المجلس آنف الذكر .

وقد أدى هذا الموقف الجديد إلى رفع دعوى ثانية من أعضاء المجلس التنفيذى بنفس الطلب السابق وهو طلب إقرار النظام بإجراء انتخاب مجلس تنفيذى للطائفة تحت إشراف المجلس الملى الانجيلى العام وذلك تنفيذا لقراره الصادر فى ١٩ / ١١ / ٥٨ ولما تضمنه الصلح المصدق عليه من المجلس الملى بتاريخ ٣ / ٣ / ٥٩ من دعوة الكنائس فى نهاية عام

فى صورة مجلس عام لإجراء انتخاب أعضاء المجلس التنفيذى للطائفة ، فينبثق الاختيار عن الإرادة الحرة للكنائس وفقا لنظامها وقانونها المعتمد . وحتى يكون المجلس التنفيذى الذى ستقوم الكنائس بانتخابه بمنأى عن أى طعن مستقبلا .

واجتمعت اللجنة الملية مع الأطراف المعنية مساء الثلاثاء ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٩ ولم تصل إلى نتيجة فى إقناع القس بطرس لبيب ليقبل التفاهم بالحسنى ، فما كان من اللجنة إلا أن لوحت له بسحب الاعتراف بكنيسة الله الخمسينية إن هو أصر على موقفه لكنه صمم على اتخاذ موقف اللامبالاة وعدم الاكتراث .

وانعقدت جلسة المجلس الملى فى صبيحة اليوم التالى الأربعاء ١٤ أكتوبر ٥٩ وبدأت أعمالها بنظر قضية الطائفة الخمسينية وبعد تلاوة عريضة الدعوى وسماع ملاحظات اللجنة قرر المجلس سحب لقب كنيسة إنجيلية من « كنيسة الله الخمسينية » .

— وهكذا أسدل الستار على رئاسة القس بطرس لبيب فانتهت قبل رحيله من هذه الحياة بعد أن أضر بالمذهب الخمسينى فى مصر بإهماله الجسيم وتصرفاته العقيمة ، وكان من المنتظر طبعا أن لا تنفعه التماساته اللاحقة وقضاياه .

— أما المجلس الملى فيؤخذ على قراره الأخير أنه خرج فيه عن قراراته السابقة التى كان قد أصدرها على التوالى بتكوين لجنة للاشراف على انتخاب مجلس تنفيذى قانونى يرعى شئون كنائس الله الخمسينية ،

كما أنه تزيد بقراره هذا على مضمون الطلب المقدم من المدعين فى هذا الموضوع ، والمجلس الملى بهذا العمل قد خالف كل عرف وكل قانون ، فاذا تمشينا معه فى تفكيره — الذى كان وقتئذ قائما فى ذهن أعضائه رغم الغاء اختصاصاته القضائية — من أن قراراته إنما هى أحكام قضائية فإن من بديهيات التقاضى أن القاضى لا يحكم إلا بما يطلبه الخصوم والخصوم هنا قد طلبوا الغاء « قرار » أصدره ضدهم القس بطرس لبيب ولم يطلبوا شطب الكنيسة التى قام المجلس بشطبها بجرة قلم عندما عجز عن إلزام القس بطرس لبيب بتنفيذ الصلح وإجراء الانتخاب . أما هل كان المجلس محقا فى قراره هذا أم غير محق ، وما مدى الآثار المترتبة عليه ، فهذا ما سنقف عليه فى الفصل التالى الذى سنرى منه كيف أن رب الكنيسة بعنايته العليا قد تداخل بطريقة فائقة لتحدى هذا القرار وإبطال مفعوله مما كان يوجب على المجلس الملى أن يقر هذا التداخل الالهى ويحترمه دون أن يتشبث بنهائية قراره والتمسك بإنهاء وجود كنيسة الله الحسينية حسب زعمه !!

والآن وقد برزت المأساة الحسينية وبدأت فى الوجود كان لا بد للكنائس من أن تبحث عن حل يخرجها من هذه الورطة فاتجه رأى كنائس الجبهة الوطنية إلى تشكيل نفسها فى « هيئة جديدة » رغم أن المسئولين بالمجلس الملى كانوا يحبذون العودة للتصالح مع القس بطرس لبيب والاشتراك معه فى التماساته ولكن كان يبدو حينئذ أن الاتفاق معه شبه مستحيل فكان من الضرورى البحث عن بديل !

قرارات المجلس بين الإقرار والإنكار

وكانت يد الله تعمل من وراء الستار ، إذ حدث بعد إخراجى من الكنيسة الرسولية وصدور حكم المجلس الملى بالتصديق على ذلك مع رفضه بحث الأسباب وهل جاء هذا التصرف مطابقا لقوانين تلك الكنيسة من عدمه بزعم أن هذه مسألة دينية لا إدارية ، وخرج من الموضوع بالحكم بعدم الاختصاص وكان ذلك بتاريخ ١٥ يونيو ١٩٥٥ ، الأمر الذى أدى بى بطبيعة الحال إلى الانتقال لكنيسة الله الحسينية كما سبق البيان ، فقام رئيس مجلسها العام بتقديمى للاعتماد بها لدى المجلس الملى الإنجيلى وكذلك اعتماد المكان الذى استأجرته الكنيسة بجزيرة بدران للتعبد فيه !

وبتاريخ ١٣ ابريل سنة ١٩٥٦ حصلت على الشهادة رقم ١٥٢٩ بأننى أحد رعاة كنيسة الله الحسينية التابعة للطائفة الإنجيلية وأننى معتمد من المجلس الملى الإنجيلى العام كراع ضمن رعاة الكنيسة المذكورة .

كما رفع التوكيل لوزارة الداخلية بطلب التصريح لكنيسة الله الحسينية بجزيرة بدران بإقامة الشعائر الدينية فى العقار الذى استأجرته ، حيث أن طائفة كنائس الله الحسينية هى ضمن الطوائف المسجلة بالمجلس الملى الإنجيلى العام النص الذى تضمنه الخطاب !

وحدث أن قام مالك العقار المستأجر بهدمه فجأة ، وقد قابلنا ذلك بالارتياح نظراً لقرب ذلك المكان من الكنيسة الرسولية التى أخرجنا

منها بجزيرة بدران ، واضطررنا خلال ثلاث سنوات أن نقوم بالصلاة والعبادة فى أفنية وفصول بعض المدارس وبيوت الأخوة ثم المسكن الخاص بى بالحى ، وإذا بالرب يسير أمامنا ويوفقنا إلى استئجار المكان الحالى الكائن برقم ٨ شارع أحمد باشا كمال بجزيرة بدران ، وكان ذلك فى أول مايو ١٩٥٩ ، وافتتحناه بعد إعداده فى أوائل أغسطس ، وقد أبلغنا به المجلس الملى حينئذ وقام بدوره بإخطار وزارة الداخلية عنه .

وفى نفس الوقت إزاء إبطاء المجلس الملى فى طلب تعيينى موثقا من قبل وزارة العدل ، قمت بتقديم هذا الطلب مباشرة ومعه مسوغات التعيين فوصلنى خطاب الوزارة بتاريخ ٦/٨/١٩٥٩ بصدور القرار الوزارى بتعيينى موثقا منتدبا لطائفة الإنجيليين الوطنيين وذلك بتاريخ ٧/٦/١٩٥٩

وبدأت إخطارات المجلس الملى تتوالى فى شأن طلب الترخيص بالكنيسة التى ارتبطت برعايتها والكائنة بشارع أحمد باشا كمال وذلك بناء على مطالبة وزارة الداخلية بذلك ، وكان وكيل الطائفة يطلب مهلة لعدة مرات ريثما يصبح فى الإمكان إعداد أوراق الترخيص (عقد الملكية) والرسوم العملية وخرائط المساحة) ، وكنا فى حاجة أولا إلى جمع المال اللازم من شعب الكنيسة وروادها لشراء أرضها .

* * *

وحدث أثناء ذلك صدور قرار المجلس بسحب الاعتراف بكنيسة الله الخمسينية ، وبدأنا نتدبر الأمر مع عدد من الكنائس (المضارة بسبب هذا القرار) وقد أجمع رأى ستة عشر كنيسة منها على عقد جمعية تأسيسية لها

عقد إحداها ببنى مزار وكان ذلك فى ٦ نوفمبر ١٩٥٩ أى بعد إصدار المجلس قرار السحب بثلاثة أسابيع، وقد اختارت هذه الكنائس اسما لها هو « كنيسة يوم الخمسين »

وبتاريخ أول ديسمبر ١٩٥٩ تقدمنا للمجلس الملى بطلب منح عنوان كنيسة إنجيلية لكنيسة يوم الخمسين ... وأصدر المجلس الملى الإنجيلى العام بجلسته المنعقدة فى يوم ١٦ نوفمبر سنة ١٩٦٠ قراره بشأن منح لقب كنيسة إنجيلية باسم « كنيسة يوم الخمسين » هذا نصه :

« بعد أن أطلع المجلس على القواعد التى سبق وأقرها لمنح لقب كنيسة إنجيلية بتاريخ ١٦/١١/١٩٦٠ (أى الصادرة بنفس اليوم) وبعد أن أطلع أيضا على تقرير اللجنة المعينة من المجلس لبحث هذا الطلب والمقدم للمجلس فى ٢٣/٢/١٩٦٠ قرر تأجيل إجابة الطلب إلى أن تتمكن هذه الكنيسة من إثبات مطابقة حالتها للقواعد التى أقرها المجلس لمنح لقب كنيسة إنجيلية وذلك فى جلسة يحددها المجلس فيما بعد بناء على طلب يقدم من أصحاب الشأن »

ومع أن تأجيل إجابة الطلب لا يعنى الرفض إلا أن القس اخنوخ يوسف نائب وكيل الطائفة قرر بشأن الأوراق الخاصة بطلب الترخيص بكنيستى بأحمد باشا كمال بأنها تحمل اسم « كنيسة يوم الخمسين » وأن هذا الاسم لم يعتمد بعد ، وفتح بذلك بابا لأزمة جديدة كتبت بشأنها للراحل الدكتور إبراهيم سعيد الرئيس الأسبق للمجلس الملى بأنه : « لا داعى لاستخدام القضية العامة التى « لكنيسة الله الخمسينية » لإثارة أزمات محلية ليست

من صالح المجلس الملى فى شىء — وخاصة أن هـذه القضية فى يد الله ليتصرف فيها بحكمه العادل فى الوقت المناسب » معقبا بالقول : « بأنه ما دام قد طلب سيادته قفل باب الشكايات بينى وبين المجلس ، فإننى أرجوه بتوصية نائبه بأن لا يكتب أقوالا ضارة عن كنيستى ، وذلك حرصا منى على إعلان رغبتى فى أن أرى المجلس الملى يحق الحق بطريق المحبة الودى بدلا من دفعنا إلى طريق القضاء .

وكان الراحل القس إبراهيم سعيد يقدر ظروف نشأة هذه الكنيسة بعد أن وقف على الصعوبات التى أدت إلى إنشائها ، ولكن قرارات المجلس الملى الارتجالية التى صدرت فيما بعد تحت مؤثرات معينة كانت تغير موقفه السابق من جهتى وتجاه كنيستى عدة مرات فتترك زمام الموقف دون أن يحسمه حتى بلغ الحال إلى امتناع نائبه لمدة ثمانية شهور عن تسجيل عقد خطبة كنت قد أجريته مما اضطررت معه لرفع الأمر إلى الجهات المختصة التى أحالته بدورها لمجلس الدولة فأصدر فيه الفتوى رقم ١٤١١ لسنة ٦٥ ألزمته بهذا التسجيل وقد ورد بها أنه :

« قد انتهى رأى مجلس الدوله — أنه يلاحظ أنه بغض النظر عن الخلاف القائم بين الشاكى ونائب وكيل طائفة الإنجيليين ، وحق هذه الطائفة فى سحب لقب « كنيسة إنجيلية » من « كنيسة الله الخمسينية » وما إذا كان هذا السحب له ما يبرره أو أنه لا يوجد سند فيه ، وبغض النظر أيضا عن الحكم الذى سيصدر فى هـذا النزاع ، فإن الملاحظ من ناحية أخرى أن الشاكى وهو القس صموئيل مشرقى ذكر أنه قد صدر

قرار من وزير العدل باعتماده موثقا من بين موثقى الطائفة الإنجيلية وأنه يباشر اختصاصاته فى هذا الشأن استنادا إلى هذا القرار ، ومن ثم يكون له الحق فى الاستمرار فى مباشرة كافة شئون هذا الاختصاص إلى أن يلغى بقرار آخر مماثل للقرار الذى خول له الصفة المنوه عنها »

ومع ذلك وصل المجلس الملى فى موقفه نحونا حتى من جهة التوثيق إلى تناقض غريب ظاهر فى كون القس صموئيل مشرقى الذى يملك حق توثيق عقود الزواج الرسمية الحكومية وهى المعول عليها فى الأحوال الشخصية ، يأبى توكيل الطائفة تسجيل عقود الخطبة التى يجريها متحديا بذلك قرار وزير العدل بتعيينه موثقا لطائفة الإنجيليين الوطنيين وفتوى مجلس الدولة آنفة الذكر ويا للعجب لكننا آثرنا الصمت حتى لا يزعم هذا المجلس أننا نرغب فقط فى الشكوى والاحتجاج رغم ما لدينا من أسباب أكيدة قاطعة تبررها !

كانت هذه العوامل كلها دافعا لنا للتفكير فى تحديد موقفنا من جهة اسمنا الجديد الذى تقدمنا به للمجلس الملى وهو « كنيسة يوم الخمسين » والذى شاء له الله حينئذ أن يدخل فى سجلات المراجع العالمية للهيئات الكنيسة ، ولكن لم يشأ المجلس الملى قبوله رغم وضوحه كتابيا ووطنية من قد اتخذوه عنوانا لهم ، وربما لأن « يوم الخمسين » لم يعد مستساغا عند هذا المجلس وخاصة وأن الكنيسة التى انتسبت إليه وتسمت باسم « كنيسة يوم الخمسين » شاء لها الله أن لا تنتمى لأى إرسالية بل تنشأ نشأة وطنية دما ولحما . .

وقد أدى ذلك بالطبع ، مضافا إليه الوضع الذى بلغه القس بطرس لبيب فى رفض التماساته بالمجلس الملى وفشل دعواه بمجلس الدولة الأمر الذى أدى به إلى رجوعه إلينا للتفاهم فى توحيد الكنيستين (كنيسة يوم الخمسين والله الخمسينية) أن آثرنا قبول هذا التوحيد لأجل سلامة المذهب الخمسينى وبقائه ولنزاهتنا فى عدم التمسك باسم خاص يميزنا لئلا يكون مدلولا على حبنا للفرقة والتعالى ، وحتى يتسنى دراسة الموقف من جديد مع المجلس الملى الذى كان يحض دائماً على ضرورة التآخى والعودة إلى الارتباط معاً .

وانعقد مجمع عام للكنيستين بدار اجتماع الكنيسة بمغاغة يومى ٢٧ و ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٦٢ ، وتم انتداب ثلاثة من أعضاء المجمع لتمثيل الحالة الجديدة وتقديم طلب عنها للمجلس الملى لم يكن بينهم القس بطرس لبيب ، كما تم انتخاب « القس صموئيل مشرقى » نائبا للرئيس ورئيسا للجنة الاتصال فقام بتقديم الطلب آنف الذكر متضمنا المطالبة برد اعتبار الكنيسة وإلغاء القرار الذى اتخذه المجلس الملى بشأنها على أثر الانشقاق الذى حدث وقد زال الآن بوجود الوحدة مرة أخرى مما يستلزم إعادة الحالة إلى ما كانت عليه سابقا ، ولكن المجلس الملى أصر على رفض الطلب ودفعنا للقضاء لاستمرار المطالبة به ، عاملا بكل ما فى وسعه فى نفس الوقت لتحويل كنيسة الله الخمسنية — بأى تغييرات مستحدثة — إلى أن تكون كنيسة تابعة لإرسالية بالخارج ، محاربا بذلك جبهة الكنيسة الوطنية التى وقفت بجانبه وعاونته فى خذلان القس بطرس لبيب لقضاياه التى رفعها ضد

المجلس والتى حاولت بكل جهودها من قبل أن تحصل على الاعتراف بها فلما أعيتها الحيل رجعت من جديد إلى حالة الوحدة والاندماج التى رفضها المجلس أيضا — فترى ما هى الأسباب الحقيقية لهذا الرفض ؟

* * *

قام القس صموئيل مشرقى بتقديم الطلب لارجاع العنوان « الكنيسة الله الخمسينية » بعد أن عادت إليها « كنيسة الخمسين » وأصبحتا كنيسة واحدة ، ولكن الجبهة المناوئة للقس بطرس لبيب والمرتبطة بإرسالية كافلاند والتى كانت متعاونة معه قبلا ، قامت باستبعاده نهائيا وأقامت القس سعد قلينى رئيساً بدلا منه وتقدمت بطلب لقبول « كنيسة الله الخمسينية » من جديد تحت اسم « كنيسة الله الوطنية — الخمسينية » ، وأدرج الطلبان لنظرهما بجلسة ٥ ديسمبر ١٩٦٢ الأول طلب إعادة كنيسة الله الخمسينية إلى سابق عهدها والثانى طلب بقبول كنيسة الله الخمسينية سابقا تحت الاختبار .

وواضح من مضمون الطلبين أنهما يدوران حول موضوع واحد مشترك وهو اسم (كنيسة الله الخمسينية) وكان من المتوقع من المجلس الملى إما قبول فحص الطلبين أو رفضهما معاً — نظراً لاتحاد موضوعهما — ولكن المجلس انحرف فى قراره فرفض الطلب الأول وقبل الطلب الثانى وكان ذلك منه مخالفا للقانون بل والعرف وقواعد العدالة الطبيعية فى تصريف الأمور ، وبذلك شجع على هذا الانقسام الجديد ، ورغم انفصال

القس سعد قليني عن كنيسة الله الخمسينية إلا أن المجلس الملي قبل منه عثيلها ليتخذ من ذلك حجر عثرة في طريق إعادة هذه الكنيسة بشكل واقعي حقيقي ! ولم تكن إضافة كلمة « الوطنية » إلى الاسم القديم إلا من قبيل التحايل للتخلص من قرار الشطب وهو افتئات صارخ على حقوق كافة المذاهب الانجيلية لأن المفروض أنها كلها وطنية بحسب مدلول اسم الطائفة نفسه وهو طائفة الانجيليين الوطنيين — من جماعة انشقت على كنيسة الله الخمسينية بتحريض المجلس الملي ومساندته تكريسا منه لارتباطها مع إرسالية كليفلند ، حيث أن قاعدة القبول أو الرفض منذ البداية لدى هذا المجلس كانت وجود إرسالية وراء كل طائفة إنجيلية من عدمه ، رغم أنه مع ذلك يحمل اسم « المجلس العمومي لطائفة الانجيليين الوطنيين !! » .

وبالرجوع إلى ماجاء في محضر جلسة ١٩٦٢/١٢/٥ نجد أن المجلس الملي قد بنى حيثيات قرار رفضه لطلب القس بطرس لبيب على ما يأتي :

« إنه بجلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ قضى المجلس بسحب لقب عنوان كنيسة إنجيلية من الطالبين (القس بطرس لبيب والقس صموئيل مشرقي) لأسباب موضحة بمحضر الجلسة .

وقد رفع الطالبان بعد هذا قضية أمام مجلس الدولة ضد المجلس الملي بعدم اختصاصه وعدم أحقيته في سحب لقب كنيسة إنجيلية منهم . »

والحقيقة تختلف كل الاختلاف بالنسبة للقس صموئيل مشرقي حيث

أنه لم يكن مشتركا مع القس بطرس لبيب في جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠م ولا استدعى إليها وتبعا لذلك ليس له أي علم بموضوعها ولا بما تم فيها ، كما أنه لم يدخل في دعوى مجلس الدولة بصلة فادخاله قسرا فيما يذكره المجلس من أن قرار جلسة ١٩٦٠/١٢/٢٠ قد صدر ضده ومن أنه اشترك في رفع الدعوى أمام مجلس الدولة أمر بعيد عن الحقيقة يؤيد ذلك تأييدا قاطعا تقديم القس صموئيل مشرقي لطلب منح كنيسة يوم الخمسين عنوان كنيسة إنجيلية ، وهو الطلب الذي نظره المجلس في ٦٠/١١/١٦ ، فكيف يكون مشتركا مع القس بطرس لبيب في جلسة ٦٠/١٢/٢٠ التي لا يعرف عنها شيئا لكنه الخلط المتعمد الذي هو جزء ثابت من سياسة هذا المجلس الغريب الأطوار ! يفعل المجلس ذلك ويتجاهل في نفس الوقت إن الذي تضامن مع القس بطرس لبيب في رفع قضيتي مجلس الدولة إنما كانا القس سعد قليني والسيد جيد حنين ، فلما أخفق فيهما تخليا عنه وظهرا بمظهر البراءة ، والتودد إلى المجلس ، وقد ارتضى المجلس منهما ذلك في حين أنه قام بنبذ القس صموئيل مشرقي ومن معه وهم الذين انضموا مع المجلس ووقفوا بجواره في الدعوى ضد رافعها القس بطرس لبيب ، وقابل المجلس جميلهم هذا بالطرد والحرمان .

وهكذا جاء قرار جلسة ٦٢/١٢/٥ برفض الطلب المقدم من القس صموئيل مشرقي غير جدي في موضوعه بل يعتبر في حد ذاته خطأ في شكله القانوني والموضوعي .

وذلك لأن هذا القرار قد جاء مخالفا للطلب المقدم بعد الاتحاد وعلى

أساسه ، وواضح بصورة القرار إغفال ذكر كنيسة يوم الخمسين فكأن الحالة لم تتغير فى نظر المجلس والحقيقة إنها تغيرت فان الطلب الجديد الصادر فيه هذا القرار على أساس الوحدة بين كنيسه الله الخمسينية السابقة و كنيسة يوم الخمسين الناشئة ، وهذه حالة جديدة تختلف تماما عن الحالة السابقة التى تم الفصل فيها والتى كانت تنحصر فى كنيسة الله الخمسينية فقط ، وبالتالى كان يحق للمجلس أن ينظر هذا الوضع الجديد ويبحثه تحقيقا للعدالة ، ومن ثم لم يكن له أن يقول بعدم جواز النظر لسابق الفصل فى هذه الدعوى ، وهو فى ذلك قد خلط بين الطلب الجديد والدعوى القديمة وأسبغ عليه صيغتها ووسمه بسمتها فأطلق عليه بغير وجه حق تسميتها مع أن الموضوع قد أصبح ينصب على منح هذه الكنائس التى اتحدت معا عنوان كنيسة إنجيلية ، وهذا يختلف عن الحالة القديمة التى اختصت بسحب عنوان كنيسة إنجيلية من كنيسة الله الخمسينية .

والحال إن الاتحاد الذى قام من كنيسة الله الخمسينية و كنيسة يوم الخمسين جعل منهما كيانا جديدا وحالة جديدة تستحق النظر فى منحها عنوان كنيسة إنجيلية فلا معنى إذا لامتناع المجلس عن منح هذا العنوان وإقرار هذه الحالة الجديدة التي تثبت بأنه ليس هناك اتحاد فى الموضوع بينها وبين الحالة القديمة ولا فى السبب ولا فى الخصوم حتى يدفع المجلس بسابق الفصل بغير إستناد إلى شروط ذلك وهى الآنفة الذكر !

فاذا أضفنا إلى ماتقدم ما نصت عليه المادة ١٩١ من دستور الدولة من « جواز إلغاء القوانين واللوائح وتعديلها » فانه بالتالى يكون ذلك

جائزا على القرارات الإدارية . وكذلك ماورد بحكم مجلس الدولة فى قضية القس بطرس لبيب نفسه - التى رفضت فيها دعواه - بأن المجلس الملى سلطة المنح كما أن له سلطة المنع أيضا .. وقد سبق لهذا المجلس أن أصدر قرارا مشابها بسحب العنوان من « كنيسة الله الخمسينية » وكان ذلك فى ٢٠/٤/١٩٤٩ م ثم عدل عنه وأعاد العنوان لنفس الكنيسة عينها فى ١٤/٤/١٩٥٠ بعد أن كان قد سحبه منها ، ولم يقل أحد أن المجلس قد أخطأ حينئذ ، فما باله بعد كل ما سردناه بدقة متناهية من قرارات متناقضة تتأرجح بين الانكار والاقرار يحاول الآن الاصرار على الادعاء بأن « كنيسة الله الخمسينية » قد انتهت ولم تعد قائمة بسبب قرار سحب العنوان منها الصادر من المجلس بتاريخ ١٤/١٠/١٩٥٩ الأمر الذى حققنا بطلانه فيما ذكرناه من البينات سالفة الاثبات ، مضافا إليها المستندات الآتية التى تؤكد قيام « كنيسة الله الخمسينية » بعد صدور قرار المجلس الملى بسحب العنوان منها وهى :

أولا : الاعتراف بصفة القس صموئيل مشرقى كموثق بموجب قرار وزير العدل الصادر له فى ذلك ، والزام فتوى مجلس الدولة رقم ١٤١١ لسنة ١٩٦٥ بتسجيل عقود الخطبة المقدمة منه لتوكيل الطائفه بعد أن كان قد امتنع عن ذلك بسبب سحب العنوان من كنيسة الله الخمسينية .

ثانيا : ماورد بتقرير مفوض الدولة فى دعوى القس صموئيل مشرقى رقم ٤٠٠ سنة ١٨ قضائية بأن الادعاء بوجود شخص آخر يرأس كنيسة تحمل اسم الكنيسة الخمسينية لا يمنع الاعتراف بكنيسة المدعى حيث أن لاعلاقة له بالكنيسة المذكورة .

ثالثا : قام المجلس الملى باصدار قرار بتاريخ ١٩٦٥/١١/١٠ بتصفيه الكنائس الخمسينية وهى التى كان قد قبلها سابقا تحت الاختبار ، على أن تتم التصفية فى مدى سنة من تاريخه . لكنه لم ينفذ هذا القرار وأبدله بقرارات تالية ناسخة له وقد الغته تماما .

رابعا : تسليم السادة رئيس المجلس الملى ونائبه الأسبقين ـ فى خلال إدوار هذا النزاع التاريخى ـ بصفة القس صموئيل مشرقى وإقرارهما بوجود كنيسته وهى . « كنيسة الله الخمسينية » وذلك فى الشكوى رقم ٨٢٤١ لسنة ١٩٦٧ إدارى روض الفرج ، وحكم مجلس الدولة رقم ٦٤٣ لسنة ٢٢ق الصادر بجلسة ١٩٦٩/٤/٨ باثبات ترك المدعى للخصومة وذلك باقرار الصلح بعد أن كانوا قد إدعوا عليه بانعدام الصفة وسحب لقب إنجيلى منه ، وكذلك ماثبت فى حيثيات الجنحة رقم ١١٢٣٠ لسنة ١٩٦٩ جنح شبرا التى أقيمت ضد نائب الوكيل حينئذ لطلبه منع إقامة الشعائر الدينية بكنيسة المدعى فاثبت العكس بأنها قائمة ومعترف بها وهى تحت إسم « كنيسة الله الخمسينية » !

خامساً : اعتماد المجلس الملى الإنجيلى العام لاسم « كنيسة الله الخمسينية » فى الشهادة رقم ٢٨٦٥ الصادرة منه بتاريخ ٦٨/٦/٢٨ وهى موقعة من رئيس المجلس ـ الدكتور إبراهيم سعيد ـ ومختومة بخاتم المجلس ومصدق عليها من مديرية أمن القاهرة بانابة القس صمويل مشرقى عن كنيسة الله الخمسينية فى الشرا . باسمها وتمثيلها لدى كافة الجهات الرسمية .

سادسا : العقدان المسجلان رقمى ٣٧٩٩ فى ٦٩/٧/٥ ، ١٤٤٠ فى ٣/١٨/ ١٩٧٠ المشترى بهما الأرض المقامة عليها الكنيسة بأحمد باشا كمال رقم ٨ ومبين بهما أن المشترى هو القس صموئيل مشرقى بصفته نائبا عن « كنيسة الله الخمسينية » وهى كما ورد بالعقدين طائفة دينية لها شخصيتها الاعتبارية المعترف بها ، وفقا للمادة ٢/٥٢ مدنى .

سابعا : الطلب المقدم لوزارة الداخلية لاستصدار القرار الجمهورى للكنيسة وهو مقدم من القس صموئيل مشرقى فى ١٩٧٠/٦/٣٠ مرفقا به الأوراق التى تثبت أن كنيسته هذه المراد ترخيصها هى « كنيسة الله الخمسينية » والطلب معتمد من الدكتور إبراهيم سعيد قبيل رفعه لإدارة الشئون الدينية مباشرة .

ثامناً : محضر الصلح المؤرخ ١٩٧٠/١١/٣٠ والمبرم بين السيد رئيس المجلس الملى السابق ـ القس الياس مقار ونائبه القس أخنوخ يوسف وبين القس صموئيل مشرقى بصفته وقد تقرر بموجبه اعتماد أوراق كنيسته سالفة الذكر وختمها بخاتم المجلس استكمالا لما هو مطلوب لاصدار القرار الجمهورى لها ، وذلك مقابل تنازل القس صموئيل مشرقى عن إجراءات الطعن بالتزوير فى الأوراق الصادرة من ذلك النائب وذلك فى الجنحة المباشرة المرفوعة منه برقم ٦٧٤٤ لسنة ٦٧ .

تاسعاً : الاستدعاء الذى وجهه الراحل القس الياس مقار للقس صموئيل مشرقى وآخرين من قادة المذاهب الإنجيلية للاجتماع بمقر الكنيسة التى كان يرعاها بمصر الجديدة بتاريخ ١١/٢٦ /١٩٧ وذلك لتحويل الكنائس

المماثلة إلى مجامع ، ولقد حضر القس صموئيل مشرقى هذا الاجتماع ووقع على محضر الاجتماع نائبا عن « كنيسة الله الخمسينية » التى انبثق عنها مجمع الله الخمسينى وكان ذلك هو عين العدالة الطبيعية والمساواة القانونية .

عاشرا : قرار المجلس الملى الصادر بجلسة ٧٢/٥/١٠ وضع « كنيسة فنوئيل بالمنيا » تحت إشراف وإدارة القس صموئيل مشرقى ، وإقرار السيد نائب وكيل الطائفة بتاريخ ٧٢/١٢/٢٣ بأن هذه الكنيسة لم تعد قائمة لأنها أصبحت ضمن كنائس « مجمع الله الخمسينى » حاليا . وقد تأيد ذلك بالعديد من الخطابات الموجهة إلى السادة رجال القضاء والإدارة .

حادى عشر : القرار الجمهورى الصادر للكنيسة التى يرعاها القس صموئيل مشرقى برقم ١١٣٣ فى ٧٣/٧/١٧ وهو ينص فى مادته الأولى على الترخيص لطائفة الإنجيليين الوطنيين باقامة « كنيسة الله الخمسينية » الإنجيلية بمقرها ٨ شارع أحمد كمال قسم روض الفرج محافظة القاهرة وقد نصت مادته الثانية على نشر القرار بالجريدة الرسمية .

ثانى عشر : مجموعة من الخطابات والشهادات والايصالات صدرت فى السبعينات وكلها تقر وجود « مجمع الله الخمسينى » وأن رئيسه هو « القس صموئيل مشرقى » وهو أيضا الممثل القانونى له ، وأن المجمع المذكور معترف به ومعتمد من المجلس الملى الإنجيلى العام .

من كل هذا يتبين بطلان الادعاء بأن « كنيسة الله الخمسينية » لا وجود لها حيث أن ذلك لا أساس له من الصحة فى ضوء هذه الوثائق التى تثبت

بأن هذا الادعاء لايقوم على أساس من الواقع أو القانون ـ أما الزعم بأن « كنيسة الله الخمسينية » قد تحولت إلى الكنيسة الخمسينية فقد اصطنعه المجلس الملى فى الخفاء فى سرية تامة وحاول فرضه تغطية منه على وجود « كنيسة الله الخمسينية » الوجود الظاهر كالشمس محاولا به إلغاء وجودها أو النيل منه وهيهات ، إذ اتضح من المستندات العديدة المذكورة أعلاه أن رب الكنيسة قد وقف بالمرصاد فى وجه قرار المجلس الملى ضد كنيسة الله الخمسينية فألغاه تماما ، فيما خلا ماتبقى عنه من آثار باهتة قد استقرت فى أذهان من يعيشون فى الماضى .

ورغم ذلك فقد فوجئنا برئيس المجلس الملى الحالى الدكتور صموئيل حبيب باصدار هذا القرار الباطل فى مكتوب موقع منه بتاريخ ٨٤/١٢/١٨ وكان مثار الدهشة والإستغراب لانه خالف به مالم يجرأ سابقيه على فعله وهو يعلم يقينا أن هناك فرق بين الكنيستين وهو توسط إسم الجلالة الله فى التسمية التى تمسكنا وتشرفنا بها وهى « كنيسة الله الخمسينية » وهنا الفرق ليس بسيرا فإن هناك من بين المذاهب الإنجيلية مايحمل إسم مشترك مثل كنيستى النعمة والنعمة الرسولية ويميز بينهما لفظة « الرسولية » مع أنهما فى المجموعة الرسولية ، فمن باب أولى تتميز كنيسة الله الخمسينية عن الكنيسة الخمسينية بلفظ الجلالة الله ، فضلا عن أن الكنيسة الخمسينية تتبع هيئة أجنبية تديرها لمصالحها الخاصة فى حين أن كنيسة الله الخمسينية كنيسة وطنية لحما ودماً وكان الاجدر بالمجلس الملى العام لطائفة الإنجيليين الوطنيين أن يحترم هذا التمييز .

الصراع المصطنع داخل المذهب الخمسينى

صدر الأمر العالى فى عام ١٩٠٢ بتشكيل المجلس العمومى للطوائف الإنجيلية وقد جاء مؤسسا على الخط الهمايونى الصادر فى ديسمبر سنة ١٨٥٠ القاضى بجعل الإنجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها ، وقد أشير فيه بغاية الوضوح أنه قد صدر فى حق (أى لصالح) كافة الرعايا من سائر الطوائف الذين تبعوا مذهب البروستانت لكى لايحصل التعب والأضطراب لأى طائفة منهم ... ومع ذلك فقد سجلت الكنيسة (الإنجيلية) المشيخية المتحدة فى صدر دستورها الأخير بأنها هى التى دعيت طائفة البروستانت بمقتضى الأمر العالى الصادر فى ديسمبر ١٨٠٥ وهى بذلك قد خلطت عن عمد بين الخط الهمايونى والأمر العالى لكى تحتفظ باليد العليا على هذا المجلس بحكم الأسبقية والأغلبية ـ معطلة بذلك نصوص الأمر العالى نفسه بعد أن انحرفت بالخط الهمايونى لتخصصه لنفسها دون الرسالة الهولاندية التى بدأت معها وسائر المذاهب الإنجيلية التى تلتها فى الظهور ، رغم أن الرسالة المذكورة قد وردت بالأمر العالى مقترنة بها .

ولقد كان دخول « المذهب الخمسينى » فى نطاق المجلس الملى الأنجيلى فى الواقع حجر امتحان له ، وقد نجح المجلس فى البداية فى عدم الاسترسال فى موقف المجافاة له فى منتصف الأربعينات ، لكنه فى أواخر الخمسينات أصدر قراره ضد « كنيسة الله الخمسينية » بسحب عنوان كنيسة إنجيلية

منها ، ولقد كان ذلك سابقة خطيرة مهما تكن مبرراتها ، لأنها شجعت المجلس على اتخاذ موقف مماثل تجاه جميع الكنائس الإنجيلية غير المشيخية بإلغاء وجودها القانونى فجأة وتحويلها إلى مجامع غير محددة الشكل وذلك فى أوائل السبعينات ، مع استبعاد أى منها ممن لايقبل هذا النظام المستحدث غير المصدق عليه رسميا !!

* *

ولقد ثار جدل قانونى حول تصرفات المجلس هذه وهل من حقه سحب قرار الاعتراف بكنيسة ما ـ وهل نص قانونه على منحه هذا الحق ؟ أم أن إنابة المجلس عن الدولة فى هذه الشئون الإدارية إنابة مقيدة وليست مطلقة ومن المفروض أن تتم تحت وصاية الدولة ممثلة فى سيادة وزير الداخلية ؟ (كما ورد بالحكم رقم ٤٣٢ لسنة ١٤ ق فى دعوى القس بطرس لبيب ضد المجلس) فإنه وإن كان قد قرر أن للمجلس حق المنح والمنع ولكنه اشترط أن يكون ذلك تحت الإشراف الآنف الذكر .

ولعل أكبر دليل على ذلك ماجاء فى المادة ١٢ من الأمر العالى :
«مصاريف المجلس العمومى تقوم بها الكنائس التى لها مندوبون فيه وذلك بنسبة عدد مندوبيهما . وفى حالة عدم قيام كنيسة بالتعهدات المذكورة يجب على ناظر الداخلية بناء على طلب المجلس العمومى أن يحرمها من حق الانتداب . »

فإذا كان مجرد الحرمان من الانتداب ـ لعدم سداد الرسوم ـ يجب أن يصدر به قرار من ناظر الداخلية ، فمن باب أولى حكم الشطب ـ أو حكم الإعدام ـ يجب ألا يترك للمجلس وحده يصول فيه ويجول دون

رقابة من أى نوع ! وقد ورد بحكم مجلس الدولة رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق الصادر فى ٢٤/١/١٩٧٨ فى قضية «كنيسة المثال» بأنه من حق وزير الداخلية الفصل فى كل مسألة متصلة بالانتخاب أو التعيين بالمجلس ودائر المخالفات أو الخطأ فى الشكل ولم يكن نص على حلها فى القواعد التى نبه على وضعها آنفا ..»

* * *

ولكن هذا الذى ذكرناه لم يعد موضع التفات ليقف عند حده هذا المجلس منذ أن سلبت منه الاختصاصات القضائية وأراد أن يعوضها بالتدخل الشامل فى شئون كنائس المذاهب الإنجيلية الداخلية مستنداً إلى فهم خاطىء للقانون أوصله إلى هذه الحالة التى شرحناها بالنسبة لتصرفاته تجاه «المذهب الخمسينى» بالذات، كعينة لها ما يماثلها بشكل أو بآخر بالنسبة لباقى المذاهب الإنجيلية، وقد فعل ذلك دون أن يفكر فى نتائج تصرفاته هذه وعواقبها من جهة بقائها واستمرار وجودها ومسئوليته عن ذلك أمام الله والتاريخ والضمير ..!

وبالعودة إلى أحداث هذا المجلس فى نطاق المذهب الخمسينى نجد أنها قد شطرته إلى جزأين أثارت بينهما صراعاً مصطنعاً على مدى خمسة وعشرين عاماً وهذا ما نبينه فيما يلى :

كانت جلسة ٥/١٢/١٩٦٢ هى بداية الفترة التى شطر فيها المجلس الملى المذهب الخمسينى إلى جزأين وقد استبقاهما مشطورين حتى الآن، ولم يقف عند هذا الحد بل انحاز كلية إلى جانب فريق الكنائس التى ترتبط بإرسالية كليفلند وقد حملت اسم «الكنيسة الخمسينية» ونبذ جانب

الفريق الوطنى من هذه الكنائس الذى ظل يتمسك بحكم الضرورة المطلقة باسم «كنيسة الله الخمسينية»، وقد فعل المجلس الملى ذلك استجابة منه لتوجيهات تلك الإرسالية !

فقد أعيد نظر الطلب المقدم من القس سعد قلينى ومن معه يطلبون قبولهم تحت الاختبار باسم كنيسة جديدة وذلك بجلسة ١/٥/١٩١٣، وكان الاسم الجديد الذى صدر قرار المجلس بقبول الطلب آنف الذكر به هو «الكنيسة الخمسينية» واعتبر أصحاب الطلب أنهم ورثوا كنائس الله الخمسينية بعد محاولة تحويلها إلى «الكنائس الخمسينية» وكان أمراً غريبا أن كل ما أحدثه هذا التغيير هو استبعاد اسم «الله» عن هذه الكنائس على زعم أن هذا هو طريق الخروج من المشكلة الخمسينية، وقد ارتضت الإرسالية هذا الحل إذ لم يكن يعنيها استبقاء اسم «الله» جديا، وإنما إبقاء العمل فى حوزتها حتى ولو استبقته بدون الله ـ والأغرب من هذا أن يهمل المجلس الملى طلبات باقى الكنائس بحجة أنها وقد تمسكت باسم الله وأصبحت لا تزال تحمل اسم «كنيسة الله الخمسينية» فإنها لا تستحق الاعتراف رغم أن عقود أملاكها ومعاملاتها قائمة بهذا الاسم دونما تغيير إذ أن حجتها الشرعية والقانونية إنما قامت عليه !!

وهكذا اتسع نطاق هذه التغييرات المصطنعة متعمدا المجلس الملى بها بالاتفاق مع إرسالية كليفلند العمل على تقسيم المذهب الخمسينى فاعترف وتعامل مع الكنائس التى كان ممثلها وكيلا للارسالية فى مصر، أ.. الكنائس الأخرى (النصف الآخر) وقد برزت قيادة وطنية رشيدة فى

تمثيله فإن المجلس بدأ يحاربها وينبذها متحالفا فى ذلك مع الإرسالية . . .

وكان ممثل الإرسالية قد بلغ سن المعاش فأراد أن يفرض نفسه على الكنائس التابعة لها واصطنع رسامة على يد مندوب الإرسالية الأجنبي وأحد المعاونين المشيخيين وهو القس فهيم الأخضرى وقد أدى ذلك أى رسامة السيد جيد حنين قسا إلى اتحاد هذه الكنائس معا — كنائس الله الخمسينية والكنائس الخمسينية وتقدم عنها كل من القس سعد قلينى والقس صموئيل مشرقى بطلب مشترك لإقرار هذه الحالة الجديدة مرفقا به طعن فى صفة ممثل الإرسالية سالف الذكر — وتقدمت الإرسالية بطلبات معارضة ، وإزاء هذا التناقض أصدر المجلس قراره بتصفية الكنائس الخمسينية كلها فى مدى عام بتاريخ ١٠/١١/٦٥

ورغم أن المجلس رفض تقارب أجزاء المذهب الخمسينى الذى تم على مراحل باتحاد كنيسة يوم الخمسين بكنيسة الله الخمسينية وهذه بالكنيسة الخمسينية وذلك فى مجمع مغاغة ٢٧ و ٢٨ أكتوبر ٦٣ بالنسبة للحالة الأولى ثم مجمع القاهرة المنعقد فى ١٥ يناير ٦٥ والذى تقرر فيه اعتبار « الكنيسة الخمسينية » و « كنيسة الله الخمسينية » هما كنيسة واحدة ، وأن الأسمين تسمية واحدة ، إلا أن ذلك لم يرق للمجلس الملى بالطبع لأنه لم يرضى الإرسالية إذ أنه قد انبعث من الجهد الوطنى الصرف ، لذلك أرغمت الإرسالية المجلس الملى دون إقرار هذه الحالة السليمة المباركة !

وقد أدى موقف المجلس هذا إلى الفصل بين كنائس المذهب الخمسينى فتميز جزء منها باسم « الكنيسة الخمسينية » وهو التابع للارسالية ،

واضطر الجزء الآخر بسبب مناوئة المجلس الملى له إلى التمسك باسم « كنيسة الله الخمسينية » الأمر الذى اضطر إليه بحكم الضرورة ولم يكن له حيلة فيه !

وقد إزداد بنا العجب أقصاه حين طالعتنا « الشهادة الخمسينية » التى كانت تصدرها الإرسالية فى وريقات تطبعها ببيروت — تحت عنوان آخر خبر : « بأن كنيسة الله الخمسينية قد اعتمدت بالمجلس الملى لطائفة الأقباط الإنجيليين بالجمهورية العربية المتحدة » وكان معنى ذلك أن المجلس الملى لم يكن معارضا للاسم فى حد ذاته وإنما كان منحازا مع الفريق التابع للارسالية ومحاربا للقسم الآخر من هذه الكنائس الذى لم يقبل أى تمييع فى القضية الخمسينية وطلب معاملة جميع كنائسها كوحدة لا تجوز فيما بينها التفرقة أيا كانت الأسباب .. التى افتعلتها الظروف التى نشأت بين رئاسة المجلس الملى والقيادة الوطنية للنصف الآخر من الكنائس الذى قرر أن يكون تشكيله وطنيا ومستقلا ، وإذا بالمجلس وهو لطائفة الإنجيليين الوطنيين يتنكر لهذه الكنائس الوطنية ثم يعود فيتحدث عن الوطنية كأنه لسان حالها ويشجب التبعية الأجنبية صوريا فياله من تناقض مؤسف ومحير !!

* * *

وتقدم الدكتور فهيم الأخضرى « المشيخى » بطلب اعتماده ممثلا للكنيسة الخمسينية أمام المجلس وأدرج الطلب بجلسة ١٣/٥/٦٤ لكنه رفض لعدم الاعتراف بعد بهذه « الكنيسة » ، وتقدم بنفس الجلسة الأخ

جيد حنين بطلب إعتماده قسا بالكنيسة الخمسينية وقرر المجلس عدم قبول الطلب لأنه ليس من هيئة بل من فرد .. وطلب منا المجلس الملى فى نفس الوقت أن نتقدم بطلب إعادة النظر فى قرار الرفض الذى أصدره بجلسة ٦٢/١٢/٥ لينظره بنفس الجلسة آنفة الذكر ، ولكننا توقفنا مؤقتا وخاصة بعد أن أخطرنا « روبرت أوبانون » مندوب الإرسالية بأن « كنيسة الله » بشكلها فى فنلندا تمثل حاليا فى الكنيسة الخمسينية دون سواها . وكان معنى ذلك اتفاق وجهة نظر الإرسالية والمجلس الملى تماما ..

وبعد عام عاود الأخ جيد حنين تقديم طلب اعتماده قساً وكان ذلك بجلسة ١٩٦٥/٥/١٢ . وقد أدرج بنفس جدول أعمال الجلسة شكوى القس سعد قلينى ضد رسامة جيد حنين وكذلك طلب منه لاعتماد المجلس التنفيذى الجديد الذى يمثل كنائس الله الخمسينية الوطنية .

وتشكلت لجنة ملية من ستة أعضاء على رأسهم رئيس المجلس القس إبراهيم سعيد ولم تقم اللجنة المذكورة بما عهد إليها من اختصاص فى بحث هذه الطلبات وإنما ضمتها بعضها إلى بعض رغم تناقضها وأرادت أن تلائم بينها الأمر الذى لما شعرت باستحالته اقترحت إنهاء فترة الاختبار . فلما اجتمع المجلس الملى العام بتاريخ ٦٥/١١/١٠ انتهى إلى القرار الآتى :

« حيث أن هذه الكنيسة — الكنيسة الخمسينية — كانت تحت الاختبار وحيث أننا بذلنا الجهد للاصلاح بينهم فلم يفد شيئا لذلك قرر المجلس إنهاء فترة الاختبار وإحالة هذه الكنائس إلى أية كنيسة تتفق مع مبادئهم فى مدى سنة من تاريخه »

وكان السبب الحقيقى لهذا القرار هو ما عرضته اللجنة الملية من صلح أساسه قبول إعتماد السيد / جيد حنين قساً وسكرتيراً عاماً وهو موضوع الطعن المقدم ضده ، والذى أوقف نظره بناء على طلب الدكتور سلاى والدكتور أوبانون الوارد الإشارة إليهما بجدول أعمال الجلسة آنفة الذكر — وهما مندوبا الإرسالية حينئذ — وقد قام السيد / جيد حنين بحملهما على رفع تظلم إلى المجلس الملى لوقف هذا القرار وإعادة النظر فيه وقد تحدد له جلسة ١٩٦٥/١١/٣٠ (المستعجلة) ولكن المجلس الملى قرر بهذه الجلسة رفض هذا الالتماس وتأييد قراره السابق وذلك للحرج الذى أوقع فيه المجلس نفسه بعمالأته الارسالية ، ولكن كان ذلك إلى حين !

وعاد السيد / جيد حنين إلى تقديم التماس إعادة النظر فى القرار الصادر بالجلسة السابقة وحدد المجلس الملى جلسة ٦٦/٢/١ لنظر هذا الالتماس رغم مخالفة ذلك للائحته الداخلية .. وانعقدت هذه الجلسة فى ميعادها المذكور ولكن المجلس لم يصدر فيها قرار لعدم اكتمال حضور العدد القانونى من أعضائه فيها ..

ولكن المذكور لم ييأس وقام بتقديم طلب جديد موقع عليه من أشخاص آخرين من أعوانه ممن لاصفة لهم ، وانعقدت جلسة أخرى للمجلس الملى بتاريخ ٦٦/٥/٤ كان أهم أعمالها نظر هذا الموضوع بالذات ومن الغريب بعد كل هذا أن المجلس الملى قد قام — بهذه الجلسة — بقبول هذا الالتماس مخالفا بذلك المادة ٣١ من لائحته الداخلية ، وأيضاً كون مقدمى الالتماس ممن ليس لهم حق التمثيل القانونى للكنائس إذ أن الذى

يمثلها عادة ممثل قانونى واحد تختاره وتفوضه عنها رسمياً !

ولأجل ذلك إختار السيد / جيد حنين الأستاذ ثابت زكى المنياوى المحامى لينوب عن مقدمى هذا الالتماس الأخير فأصدر له المجلس الملى قراراً بجلسة ٤/٥/٦٦ بتشكيل لجنة ملية لدراسة أوضاع الكنائس الخمسينية على الطبيعة وتقدمت باقى الكنائس التى يعنيها القرار مطالبة بتطبيقه عليها ولكن المجلس الملى تجاهل طلباتها ورفض أن يطبق قراره هذا عليها ، مع أنها جميعاً من نوع واحد والمفروض أنها تعامل معاملة متساوية تتفق مع العدالة والقانون دون تفرقة أو استثناءات .. لأن المفروض قانونا أن هذا القرار يشمل كافة كنائس المذهب الخمسينى . وتقدمنا بطلب عن هذه الكنائس التى أضيرت فقبل المجلس نظره بجلسة ٢٣/١١/٦٦ ولكنه عاد بالجلسة التالية المنعقدة بتاريخ ١٤/٣/٦٧ إلى رفض مناقشة الطلب رغم تأييد الطلب من المجمع العام لهذه الكنائس .

وحدث أثناء ذلك أن أعلن السيد / جيد حنين اعتماد المجلس الملى الإنجيلى له كقس إستناداً إلى قبول لجنة ملية لطلبه بتاريخ ٢٢/١٠/٦٥ ومع ذلك فقد صدر بجلسة ١٤/٣/٦٧ آنفة الذكر قراراً جديداً بتشكيل لجنه ملية برئاسة القس عياد زخارى للإشراف على الكنائس الخمسينية مالياً وروحيا ـ وكان هذا أول قرار من نوعه فى تاريخ المجلس الملى الإنجيلى ـ واعترضنا على القرار فما كان من المجلس الملى إلا أن أصدر قرارا لاحقا بجلسة ٧/١١/٦٧ بنفى صفة قس عن القس سعد قليني والقس صموئيل مشرقى وعدم تبعيتهما للمجلس وذلك انتقاما منهما لمعارضتهما للقرار سالف الذكر !

وقد أظهر فى هذه الفترة القس عياد زخارى غيرة غير معهودة فى محاربة القس صموئيل مشرق والكنائس التى يمثلها وكان ذلك تحت تأثير معين من جانب الإرسالية ، وبرزت المزاعم التى تعددت للظهور من وقت لآخر بأننا نرفض ولاية المجلس الملى فى حين أن جميع كنائسنا قد تقدمت بطلبات إلى المجلس لتطبيق قراره الصادر فى ١٤/٥/٦٦ عليها دون جدوى !

* * *

وكان من الطبيعى أن تتضارب الأحكام بالنسبة لهذه الأوضاع المستحدثة ـ مما يستلزم أن نفرد له بحثا خاصا مستقلا وإنما يعنينا هنا على أية حال استفحال الخصومة بين المجلس الملى ومجمع كنائس هذا المذهب ، وتركزت السهام على كاتب هذه السطور لتمثيله لها فانقلب الوضع بالنسبة له ورفعت المذكرات من المجلس الملى للسلطات والإخطارات لوزارة الداخلية ضده وبطلب منع الاجتماعات التى تعقدها كنيسته بجزيرة بدران بزعم أنها غير شرعية لأنها بدون تصريح أو إذن من المجلس الملى .. وقد وصل التحامل فى ذلك إلى درجة قصوى بإبلاغ رجال الإدارة وسلطات الأمن بذلك وكأن وجود هذه الكنيسة ونشاطها يمثلان خطورة بالغة تستوجب بحسب توجيه المجلس ورغباته القضاء عليها نهائيا ، رغم أن المجلس الملى هو الهيئة الإدارية التى أنشأها القانون لرعاية شئون هذه الكنائس منذ أمد بعيد .. ولكننا نحمد الله لحكمة المسئولين من رجال الحكومة المشار إليهم فى عدم إجابة هذا المطلب الغريب والعمل على تحرى الحقيقة بشأنه !

وكان الراحل القس إبراهيم سعيد رئيس المجلس فى ذلك الوقت قد طلب من السلطات كتابة التصدى لنشاط « القس صموئيل مشرقى » لعدم إقراره

من قبل المجلس .وظهرت بعدئذ الشهادة التالية المؤكدة لذلك الموقف الغريب ، وقد تداولتها أيدى العامة ونصها :

طائفة الإنجيليين الوطنيين — المجلس الملى الإنجيلي العام
بالجمهورية العربية المتحدة — ١٠ بستان المقسى ، الفجالة

يقرر توكيل طائفة الإنجيليين الوطنيين بالجمهورية العربية المتحدة بأن السيد صموئيل مشرقى ليس قساً بالطائفة الإنجيلية وأن اسمه ليس مدونا بسجلات المجلس الملى وأن مكان اجتماعه الذى يعقد فيه الاجتماعات فى شبرا ٨ أحمد باشا كامل بجزيرة بدران هذا المكان ليس معترفا به ولا يتبع أية كنيسة إنجيلية معترف بها من المجلس الملى للطائفة وتحرر هذا إقرارا بذلك

سكرتير الطائفة — ١٩٦٧/٩/٢ — وكيل الطائفة — ختم الطائفة
الشيخ إبراهيم حنا (توقيع) — الدكتور القس إبراهيم سعيد (كايشه)

وكان لابد من الاختصام أمام القضاء برفع الجنحة رقم ٦٧٤٤ لسنة ٦٧ ضد القس أخنوخ يوسف نائب وكيل الطائفة بسبب مساندته للسيد جيد حنين ممثل الارسالية وإعطائه شهادات بصفة دينية لم تكن له جرنا هو بسببها إلى القضاء ظنا منه أنه أصبح هو ذا صفة وتجردنا نحن من كل صفة ولكن القضاء العادل أنصفنا ورفض دعواه ، ومع ذلك أصر نائب الوكيل على عدم إنصافنا والتسليم بحقوقنا المشروعة وذلك بإبلاغه السلطات بأن لا صفة لنا ولا شرعية لمقر الكنيسة التى نعبد الله فيها وفقا لنظام المذهب الحسينى وإزاء موقفه هذا وما نشأ عنه من صراع تحرر بشأنه المحضر الادارى رقم ٨٢٤١ لسنة ٦٧ روض الفرج الذى قرر فيه الدكتور

القس إبراهيم سعيد بتاريخ ٦٧/١١/١٢ بأن لا علاقة القس صموئيل مشرقى بالطائفة الإنجيلية ، أما كونه راعى كنيسة فهذه كنيسة خاصة به وحرية العبادة مكفولة وله أن يصلى كيف يشاء ... وعند إعادة التحقيق بتاريخ ٦٧/١١/٢٤ ذكر بأن الأوراق المتعلقة بجميع القسوس بما فيهم القس صموئيل مشرقى موجودة بالمجلس الملى لدى وكيل المجلس ونائب وكيل الطائفة السيد/ القس أخنوخ يوسف والشيخ إبراهيم حنا سكرتير مكتب توكيل الطائفة ـ وأن لا علاقة له بفصل القس صموئيل مشرقى ويسألون هم عن ذلك (وكان ذلك من قبيل حسن التخلص من جانبه)

وبسؤال القس أخنوخ يوسف بتاريخ ٦٨/١/٣ قرر بأن علاقة القس صموئيل مشرقى انقطعت بالطائفة الإنجيلية من وقت سحب اللقب من كنيسة الله الحسينية وسيادته لا يعتبر ضمن الكنيسة الحسينية التى تعينت لإدارتها لجنة خاصة من القس عياد زخارى وبعض أعضاء المجلس الملى وطلب الرجوع إليهم فى هذا الموضوع ...

ولما سئل القس عياد زخارى عن هذا الفصل بتاريخ ٦٨/٤/٩ أجاب بأنه لا يعلم رقم القرار الصادر به وأنه ليس له دخل فيه ..

وهكذا كان كل واحد منهم يتملص من مسئولية الإدعاء علينا بالفصل وانعدام الصفة (وكان مجلس الدولة قد قضى فى إحدى القضايا برفعها من غير ذى صفة ـ وكان ذلك يتعلق بصفتى كرئيس للجنة اتصال لكنائس الله الحسينية فظن المجلس أن هذا نفى مطلق لكل صفة تخصنى) .

وصدرت الشهادة التالية عن قرار قيل بصدوره من المجلس الملى العام فى جلسة ٧ نوفمبر ٦٧ فيما يلى نصه :

« علم المجلس أن السيد سعد قليني والسيد صموئيل مشرقي ينتحلان صفة قسوس إنجيليين وبهذه الصفة يتقدمان بشكاوى لجهات متعددة ـ لذلك يؤكد المجلس الملي ويقرر بإجماع الآراء أن هذين المذكورين ليسا قسوسا تابعين لأية كنيسة إنجيلية بين الكنائس التابعة للمجلس الملي الإنجيلي العام في الوقت الحاضر وأن الكنيسة التي يدعيان أنها قائمة وأنهما قسوس بها (وهي كنيسة الله الحسينية) ليست ضمن الكنائس المعترف بها من المجلس الملي الإنجيلي وليست لنا صلة بها ـ وعلى رئيس المجلس إبلاغ هذا القرار للجهات المسئولة بكافة الوسائل .

تحررت هذه الصورة طبق الأصل من القرار المشار إليه

تحريراً في ٢٥ نوفمبر ١٩٦٧ أكليشيه القس أخنوخ يوسف

وفي أعقاب هذه الشهادة تقدم نائب رئيس المجلس (القس أخنوخ يوسف) بإخطار رسمي بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٣٠ طلب فيه رفع اللافتة عن الكنيسة التي أرعاها بجزيرة بدران مع ما يستتبع ذلك من آثار (أي طرد شعبها منها وإغلاقها) .

كان هذا الموقف أبعد مايكون عن تصورنا ولم يكن من الممكن مواجهته ودرء أخطاره إلا برفع دعوى جديدة أمام مجلس الدولة برقم ٦٤٣ لسنة ٢٢ ق بطلب الحكم بانعدام القرار .. بالإضافة إلى رفع جنحة جديدة ضد النائب المذكور وهي خاصة ببلاغه السابق الإشارة إليه والذي يحتوي ضمنا على طلب تعطيل الشعائر الدينية بالكنيسة التي أتولى رعايتها ، وقد واجه هذه الجنحة الأخيرة التي أخذت رقم ١١٢٣٠ لسنة ٦٩ جنح

شبرا بإنكار البلاغ وعدم إرساله من جانبه لجهات الاختصاص للتنفيذ :

وكان هذا ـ أي الالتجاء للقضاء من جانبنا على التوالي لحماية حقوقنا المشروعة ـ دافعاً للسيد رئيس المجلس الدكتور القس إبراهيم سعيد بأن يعقد صلحاً مبدئياً معنا تحرر بتاريخ ١٩٦٩/٦/٢٤ وفيه قرر السيد رئيس المجلس (كطرف أول) .

إلغاء جميع الأوراق والشهادات التي صدرت باسم المجلس الملي الإنجيلي العام ضد الطرف الثاني القس صموئيل مشرقي بأنه ليس قساً بالطائفة الإنجيلية وبأن اسمه ليس مدوناً بسجلات المجلس ، وسحب قرار تجريده من القسوسية الصادر من المجلس بجلسة ٦٧/١١/٧ والذي أبلغ إلى الجهات الرسمية واعتباره كأن لم يكن وكذلك الأوراق والشهادات سالفة الذكر .. مع الإقرار بتبعية الكنيسة التي يرعاها لطائفة الإنجيليين الوطنيين وأنه معترف بها .

والتزم الطرف الثاني ـ القس صموئيل مشرقي ـ بقبول سحبه للشكاوى السابق تقديمها منه لكافة الجهات معلناً بذلك انتهاء الخصومة مع المجلس الملي كما أقر بتنازله عن الجنحة رقم ٦٧٤٤ لسنة ٦٧ جنح روض الفرج المرفوعة منه ضد القس أخنوخ يوسف نائب رئيس المجلس ، وتنازله أيضاً عن الدعوى المرفوعة منه أمام مجلس الدولة رقم ٦٤٣ لسنة ٢٢ق ضد رئيس المجلس ونائبه بطلب إلغاء قرار التجريد الصادر من المجلس ضده .

واشترط آخر بنود محضر الصلح هذا ـ وهو البند السابع ـ على

إقرار الطرفين بنفاذ هذا المحضر فور التصديق عليه من المجلس الملى الإنجيلى العام بجلسته المقبلة . . .

ـ وكان الأمل كبيراً أن يتم اعتماد هذا الصلح بعد أن صدر قرار المجلس بجلسة ٥ /٥/٦٨ بقبول طلبات باقى الكنائس التى كان المجلس يرفضها قبلا ، وإحالة الطلبات المقدمة منها إلى : اللجنة الحسينية الملية ، السابق الاشارة إليها لضمها معاً وتحقيق وحدتها الطبيعية تمهيداً لاعتمادها والاعتراف النهائى بها كباقى طوائف المجلس . . .

ـ ولكن لقد حدث مالم يكن فى الحسبان فانى تقدمت بمحضر الصلح آنف الذكر لاعتماده وقمت بدفع الرسم المطلوب لنظره وإقراره . ولكننى فوجئت بعدم إدراجه فى جدول أعمال جلسة المجلس التى انعقدت فى صبيحة الثلاثاء ٢٢ /١١/٦٨ وبالتالى فان اعتماده لم يتم . . وكان أحد أعضاء المجلس الملى الأستاذ حليم يوسف (وهو من رجال القضاء السابقين) قد ظهر على مسرح الأحداث فى هذه الفترة بالذات وأراد أن يظاهر المجلس الملى وينصره علينا فحضر لمقابلتى والتقى بى بمنزل القس سعد قلينى مدعياً بأنه رسول سلام وواعداً بان يقوم بمهمة اعتماد مشروع الصلح بالمجلس وإقرار بنوده ، وقام فى مقابل ذلك باخذ إقرارى التنازل السابق الاشارة إليهما عن قضية مجلس الدولة وجنحة روض الفرج آنفتى الذكر وكان ذلك بتاريخ ٤ /١١/ ٦٨ (أى قبيل انعقاد جلسة المجلس باسبوع واحد) ولكنه لم ينفذ وعده الذى قطعه على نفسه أثناء أخذ التنازل ، وبالتالى لم يلتفت المجلس لداعى الصلح والسلام مفضلا

عليهما الاستمرار فى سياسة التشفى والانتقام . . .

وهكذا استخدم المجلس التمويه بالصلح لتجريدى من دعوى مجلس الدولة (التى صدر الحكم فيها بترك المدعى للخصومة بتاريخ ٨/٤/ ١٩٦٩) وعرقلة دعوى الجنحة كذلك ، وهكذا كانت تسير تصرفات المجلس بغير ضوابط المبادىء الانسانية والعرف المسيحى المتمثل فى حقوق وواجبات الأصول المرعية التى رفض المجلس أن يلتفت إليها بتاتا . .

. . .

ولكن الله العلى القدير تبارك اسمه الساهر على كنيسته وخدامه الأمناء ـ وقد أثبت نيتنا فى المسالمة والمحبة للصلح والسلام رغم استغلال هذه النية تأسيساً على ثقتنا فى وكيل المدعى عليهما السيدان رئيس المجلس ونائبه ، ذلك الوكيل الذى لم يحقق ما وعد به فاعدم بذلك مشروع الصلح فى الوقت الذى أظهر فيه تصرفه هذا انسحاب المجلس الملى من ميدان مواجهة الخصومة الشريفة فى هذا المجال ـ شرع سبحانه فى تخطيط طريق جديد تكريماً منه تعالى لهذه النية فقد جعل سبحانه من الأسباب الدافعة لذلك الصلح الذى لم يعتمده المجلس سنوح الفرصة للبدء فى شراء أرض الكنيسة . وقد أدى ذلك إلى صدور وثيقة اعتراف رسمى صريح بهذه الكنيسة ، كانت من مستلزمات الشراء باسمها بصفة رسمية نهائية .

وفيما يلى نص هذه الوثيقة الرسمية التاريخية :

المحضر رقم ٨ لسنة ١٩٦٨

ختم كنيسة الله الحسينية بجزيرة بدران شبرا مصر

ختم طائفة الإنجيليين الوطنيين

إنه فى تمام الساعة التاسعة من مساء الأربعاء الموافق ٢٦ / ٣ / ١٩٦٨ اجتمع أعضاء الجمعية العمومية لكنيسة الله الحسينية بمقرها بشارع أحمد باشا كمال رقم / ٨ بجزيرة بدران شبرا مصر قسم روض الفرج وذلك للنظر فى الإثبات المطلوب بصفة راعى الكنيسة فى النيابة عنها وتقرر الآتى فى هذا الشأن :

اعتبار القس صموئيل مشرقى رزق راعى الكنيسة نائباً عنها له حق الشراء باسمها والتوقيع نيابة عنها أمام الشهر العقارى وتمثيلها فى كافة الإجراءات المطلوبة أمام أية جهة أو مصلحة بصفته نائباً عن الكنيسة .

وقد أقفل المحضر بعد موافقة جميع الحاضرين بالاجماع وتوقيعهم عليه إثباتاً لذلك .

التوقيعات

شهادة

أشهد أنا الموقع أدناه الدكتور القس إبراهيم سعيد رئيس المجلس الملى الإنجيلى العام بالجمهورية العربية المتحدة . بصحة هذا المحضر المدون بدفتر جلسات الجمعية العمومية لهذه الكنيسة الكائنة بجزيرة بدران بالصفحة رقم ١٣٧ ، وتعتمد هذه الشهادة بختمها بخاتم طائفة الإنجيليين الوطنيين للتصديق عليها .

تحريراً فى : ٢٧ / ٦ / ١٩٦٨

٢٨٦٥

٢٨ / ٦ / ١٩٦٨

سكرتير الطائفة

الشيخ إبراهيم حنا

موافق

الدكتور القس إبراهيم سعيد

توقيع رئيس المجلس الملى الانجيلى

وكيل طائفة الانجيليين الوطنيين

تصديق ختم مديرية أمن القاهرة بتاريخ ٢٩ /٦/ ١٩٦٨

وهكذا تم بهذه الشهادة اعتماد تفويض القس صموئيل مشرقى نائبا عن « كنيسة الله الحسينية » للشراء باسمها ، وبذلك أمكن إتمام هذا الشراء على هذا النحو بموجب العقدين المسجلين بالشهر العقارى رقمى ٣٧٩٩ بتاريخ ٦٩/٧/٥ ، ١٤٤٠ بتاريخ ١٨/٣/١٩٧٠ — وقد ورد بالعقدين ما يفيد إثبات صفة القس صموئيل مشرقى كنائب عن « كنيسة الله الحسينية » كما ذكرت فى العقد الثانى بعد إثبات الصفة المنوه عنها ، الإضافة التى نصها : « ومصرحا له بالشراء باسمها بموجب محضر اجتماع أعضاء الجمعية العمومية للكنيسة رقم ٨ لسنة ١٩٦٨ فى ٢٦/٦/١٩٦٨ المصدق عليه من مديرية أمن القاهرة والمرفق مع العقد المسجل رقم ٣٧٩٩ سنة ٦٩ القاهرة »

وقد ذيل هذا العقد بالآتى :

« روجع بناء على كتاب مكتب القاهرة رقم ١٦٣٢ بتاريخ ٢/١٠ الوارد للمأمورية برقم ٣٥٤ فى ١١/٢/١٩٧٠ والوارد به أن المكتب يرى : إمكانية السير فى مراجعة الطلب تأسيسا على محضر اجتماع الجمعية العمومية رقم ٩٦٨/٨ إذ أنه صادر من طائفة دينية لها شخصيتها الاعتبارية وفقا المادة ٢/٥٢ مدنى »

* * *

ولكن السيد نائب وكيل الطائفة بقى على موقفه من التشدد ، بالرغم من قبول لجنة الأمور المستعجلة للطلب الذى تقدمت به الكنيسة لاعتمادها بتاريخ ١٥/٨/١٩٦٩ بعد أن توافرت الشروط المطلوبة لذلك ، بل قامت

بتحويله للجنة الإشراف على الكنائس الخمسينية ،أما النائب القس أخنوخ يوسف فقد تعذر علينا بسبب موقفه المشار إليه أنهاء الخلافات القضائية القائمة بيننا وبينه ، وعاد سيادة رئيس المجلس إلى مساندته من جديد في محاولة يائسة لتغيير الواقع الذى أعته يد الله بما سلف بيانه ، وأصدر ورقة أخرى مناقضة تنفى كل صفة للقس صموئيل مشرقى وتدعى سحب لقب إنجيلى منه ..!

كان ذلك بتاريخ ٦٩/١١/١٢ بعد فوات الأوان إذ كانت العناية الإلهية قد سبقت فأقرت رسميا واقع هذه الكنيسة ، فكان من الغريب أن يعود الدكتور ابراهيم سعيد نفسه رئيس المجلس إلى توقيع شهادة بما ذكرناه ورد بها أن المجلس بمقتضى قراراته الثابتة فى سجلاته :

١ ــ قد سحب لقب إنجيلى من القس صموئيل مشرقى فاصبح بذلك غير تابع للمجلس ولا للطائفة الإنجيلية ولا للكنيسة الخمسينية التى لاصلة له بها ولا تربطه بها أية رابطة (متجاهلا بذلك إقراراته السابقة) .

٢ ــ أن المجلس الملى الإنجيلى العام لم يعتمد اللائحة المقدمة من القس صموئيل مشرقى باعتبارها لائحة الكنيسة الخمسينية فلا تكون لها أية قيمة أو حجية على الكنيسة الخمسينية ولا تسرى عليها .

ــ أما عن سحب لقب إنجيلى من القس صموئيل فهو إدعاء باطل لا وجود له ، فضلا عن أنه مخالف لنص المادة ٢٠ من الأمر العالى التى ربطت بين لقب إنجيلى وطنى وإجراء عملية إحصاء وحصر للانجيليين الموجودين بالقطر المصرى وقت أن كان من الولايات التابعة للدولة

العثمانية ، وإعدادهم فى قوائم أو سجلات يحتفظ بها المجلس طرفه ، وذلك للرجوع إليها عند قيامه بنظر شئون الأحوال الشخصية للانجيليين المقيدين بهذه السجلات حتى ينحصر اختصاصه فى نطاقهم دون أن يتجاوزهم إلى سواهم من الارثوذكس أو الكاثوليك ، وواضح أن لا وجه للارتباط بين هذه الأوضاع وبين صفة القس صموئيل مشرقى الثابتة من عديد المستندات الرسمية والملية مما لا سبيل لإنكاره ولاجدوى فى ذلك .

ــ أما إضافة الإدعاء بانتمائه للكنيسة الخمسينية أو محاولته فرض لائحته عليها فهو أيضا باطل ، لأن المجلس قد عهد بهذه الكنيسة وذلك منذ وقت بعيد للسيد جيد حنين عميل الإرسالية ــ والمجلس نفسه بذلك قد حدد الموقف باجراء الفصل بين الكنيسة الخمسينية وكنيسة الله الخمسينية وذلك على وجه نهائى غير قابل للعلاج ، ومن ثم لم يبق هناك مبرر لهذا الخلط المتعمد فيما بينهما سوى إضاعة المعالم بينهما للاضرار بالثانية

ومن ثم فان خط السير الذى رسمته العناية الإلهية لم يتوقف ولم يتغير بسبب هذه المداخلات الغريبة بل سار كما هو رغم احتجاجات المعارضين لهذا العمل المبارك ، فتقدمنا بأوراق ترخيص الكنيسة لوزارة الداخلية بتاريخ ١٩٧٠/٣/٣٠ ، موقعا عليها وعلى طلب رفعها من الدكتور القس إبراهيم سعيد نفسه رئيس الطائفة ــ وذلك فى تاريخ لاحق للشهادة المنافية آنفة الذكر .

وتسلمت إدارة الشئون الدينية مشكورة هذه الأوراق ، وبعد أن تم

استيفاء الإجراءات وتوقع على الأوراق من السيد مأمور القسم وختمت بشعار الدولة أعيدت للجهات المختصة التى قامت بدورها بارسالهـا للسيد القس أخنوخ يوسف نائب الوكيـل الذى رفض ختمها بخـاتم الطائفة واستمر الحال بين أخذ ورد إلى أن تولى القس إلياس مقار رئاسة المجلس الملى بتاريخ ٧٠/١١/٤ خلفا للمرحوم الدكتور إبراهيم سعيـد وكان من قبل رئيس اللجنة الملية المشرفة على الكنائس الخمسينية بأمرها فاستطاع أن يدرس أمورها عن كثب وبعد أن قمنا بتهنئته فى جريدة الأهرام طلبنا منه اتخاذ موقف إيجابى لمعالجة النزاع وتصحيح الوضع بمـا يحقق الأمل الكبير المعقود على سيادته فاستجاب وتدخـل فى هذه المشكلة شخصيا فانتهت صلحا بتاريخ ١٩٧٠/١١/٣٠ فيما يلى نصه :

طائفة الإنجيليين الوطنيين — المجلس الملى الإنجيلى العام

بالجمهوريه العربية المتحدة — ١٠ بستان المقسى بالفجالة

ختم الطائفة

محضر صلح

بين كل من :

السيد القس أخنوخ يوسف نائب وكيل الطائفة الإنجيلية
والسيد القس إلياس مقار وكيل الطائفة ورئيس مجلسها الملى العام — طرف أول

والسيد القس صموئيل مشرقى بصفته عن الكنيسة الخمسينية
بشارع أحمد كمال رقم ٨ بجزيرة بدران شبرا مصر — طرف ثان

حيث أن الطرف الثانى بصفته قد رفع دعوى الجنحة المباشرة رقم ٧٦٤٤ لسنة ٦٧ السيد على القس أخنوخ يوسف والسيد جيد حنين وذلك لارتـكاب السيد جيد حنين جريمة تزوير فى أوراق استخدمها من القس أخنوخ يوسف .

وحيث أن الطرف الثانى سار فى دعواه إلى أن وصـل إلى مرحلة الطعن بالتزوير فى هذه الأوراق موضوع الجنحة المقامة .

وحيث أنه حفاظاً على الود والمحبة والروابط الكنسية ـ وبمناسبة وقوع الاختيار على السيد القس إلياس مقار ليكون وكيلا عاما للطائفة الإنجيلية ورئيساً لمجلسها الملى العام وبناء على توجيهاته التى لاقت من جميع الأطراف كل تقدير واحترام مما أوجد الرغبة فى إنهاء هذا النزاع وديا .
ولذلك فقد تم الاتفاق على حصول الصلح بالشروط الآتية :ـ

أولا : يقرر الطرف الثانى بتنازله عن الطعن بالتزوير فى الأوراق موضوع هذه الجنحة المباشرة وخاصة فى المستندات المحرزة بخزينة المحكمة كما يقرر أيضا بتنازله عن الادعاء المدنى لإنهاء الدعوى صلحا .

ثانياً : يقرر الطرف الأول بصفتهما بأنهما قد وافقا على رد أوراق الكنيسة الخاصة بالمدعى بصفته والموجودة حالياً بوزارة الداخلية وذلك لإعادة اعتمادها بتوقيع السيد القس إلياس مقار بصفته رئيس المجلس الملى الإنجيلى العام وختمها بخاتم طائفة الإنجيليين الوطنيين وذلك لاستصدار الترخيص بها من رئاسة الجمهورية بمعرفة الوزارة .

ثالثاً : يقرر الطرفان بأن مركز الكنيسة المذكورة يحددها النظام الجديد فى المجلس الملى تحديداً نهائيا حاسما حاضراً ومستقبلا .

رابعاً : يقرر الطرفان بأنهم قد حرروا هذا الصلح على أوراق خاصة بالمجلس الملى الإنجيلى ومختومة بخاتمه ويعتبر توقيعهم على هذا المحضر إقرارا منهم بما جاء فى بنوده. وذلك لتقديم صورة منه إلى المحكمة بجلسة ٢٤/١١/١٩٧٠ لاعتماده وجعله فى قوة السند التنفيذى .

خامسا : يدور هذا الصلح وجودا وعدما بإقرار المحكمة له وإنهاء النزاع من كافة النواحى - وبهذا الإقرار تصبح الدعوى منتهية لجميع الأطراف .

٧ / ١٠/٢٠

طرف أول	طرف ثانى
توقيع القس إلياس مقار	القس أخنوخ يوسف توقيع القس صموئيل مشرقى
وكيل الطائفة الإنجيلية	نائب وكيل الطائفة خاتم الطائفة

وتقدمنا بمحضر الصلح هذا لمحكمة جنح روض الفرج فنظرته بجلسة ٢٤/١١/٧٠ وناقشت أطرافه واستوثقت من صحة توقيعاتهم وأنها لم تصدر عن ضغط أو إكراه وأثبتت أن موضوع الدعوى كان محل جدل ومنازعات مؤسفة فى الأوساط الدينية المسيحية (وخاصة وقد استمرت أكثر من أربع سنوات) فأصدرت حكمها بتاريخ ٢٨/١٢/٧١ بإثبات ترك المدعيين الدعوى لأنها كانت مرفوعة من القس صموئيل مشرقى والقس سعد قلينى الذى تخلى عن متابعتها أثناء نظرها ، ولذلك جاء الصلح آنف الذكر معنا دون اشتراكه فيه !

وطلب توكيل الطائفة أوراق الكنيسة بجزيرة بدران من وزارة الداخلية لختمها وإعادة توقيعها من الرئيس الجديد ، ورأت الوزارة عندئذ أن تستوثق من جدية الصلح فأرسلت تستفسر عنه عن طريق القسم الذى اصطحبنى مندوب منه وأعطاه رئيس المجلس خطابا يحوى الرد الآتى :

طائفة الإنجيليين الوطنيين	المجلس الملى الإنجيلى العام

السيد المحترم مأمور قسم روض الفرج

تحية طيبة وبعد : نتشرف بالإفادة بأننا قد أحطنا علما بطلب وزارة الداخلية وحدة الشئون الدينية الخاص بالإفادة عما إذا كانت كنيسة الله الخمسينية القائمة بشارع أحمد باشا كامل رقم ٨ دائرة قسم روض الفرج والتى يرعاها ويؤدى الشعائر الدينية بها القس صموئيل مشرقى رزق هى تابعة لولاية المجلس الملى الإنجيلى العام من عدمه وهل الأرض القائمة عليها هذه الكنيسة تملكها الطائفة ويشرف عليها المجلس الملى الإنجيلى العام من عدمه -

نحيط سيادتكم علما أن هذه الكنيسة تابعة للمجلس الملى الإنجيلى ومعترف بها من قبلنا وأن الأرض القائمة عليها ملك للطائفة وتشرف عليها هيئة المجلس الملى الإنجيلى العام -

رجاء الاتصال بالمسئولين وإحاطتهم علما بذلك وإعادة الأوراق لختمها ؟

وتفضلوا بقبول الاحترام ؟

أمين سر الطائفة	١٩٧١/١/٥	وكيل طائفة الإنجيليين الوطنيين
توقيع الشيخ إبراهيم حنا		توقيع القس إلياس مقار

وكان من نتيجة هذا الخطاب أن أعيدت الأوراق إلى توكيل الطائفة الذى قام بختمها واعتمادها من جديد من السيد رئيس المجلس الملى ووكيل الطائفة وذلك بتاريخ ٧١/٢/٢٢ واستئناف إعادتها .

هكذا إنقشع الظلام وتبدد أمام سطوع شمس الحقيقة ، وبعد بضع مكاتبات مع الوزارة ورئاسة الجمهورية لاستعجال إصدار القرار الجمهورى بالترخيص بالكنيسة وذلك بسبب الضرورات الملحة لذلك ، تم صدور القرار وفيما يلى نصه :

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١١٣٣ لسنة ١٩٧٣

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم السلطة فيما تختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالأديان المسموح بها فى البلاد ، المعدل بالقانون رقم ٢٨٣ لسنة ١٩٥٦

قــرر

(المادة الأولى)

الترخيص لطائفة الإنجيليين الوطنيين بإقامة كنيسة الله الحسينية الإنجيلية بشارع أحمد كامل رقم ٨ بروض الفرج قسم روض الفرج محافظة القاهرة على قطعة الأرض الموضحة بالرسم المرافق .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية . ،،،

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٧ جمادى الثانى سنة ١٣٩٣ (١٧ يوليو سنة ١٩٧٣)

(أنور السادات)

وهكذا صدر القرار الجمهورى يحمل موافقة السيد رئيس الجمهورية على الترخيص بإنشاء « كنيسة الله الحسينية » بجزيرة بدران فى قلب القاهرة .

فهل هناك مكان بعد لإنكار قيام هذه الكنيسة باسمها هذا واكتسابها صفتها القانونية بذلك ، إذ لا مناص من الاعتراف بأن مثل هذا القرار الجمهورى لا يصدر إلا على أساس اعتبار الكنيسة كنيسة قائمة معترفا لها بعنوان كنيسة إنجيلية حسبما جاء به نص الأمر العالى الصادر بتشكيل المجلس الملى للطوائف الإنجيلية - وبذلك تحدد مركز هذه الكنيسة نهائيا بصدور القرار الجمهورى لها كدليل قاطع على حق هذا المذهب فى اعتباره « كنيسة إنجيلية » معترفا بها . .

ومما يبين أن يد الله العليا هى التى أشاحت بقرارات الرفض وأعدمتها إنها تلك اليد عينها التى أمرت فتم بأمرها اعتماد المجلس الملى للتفويض الذى تم به شراء أرض هذه الكنيسة باسمها نفسه الذى كان المجلس قد شطبه وأما الوزارة فقد أقرت مشكورة وافهم ملكية هذه الكنيسة بحسب عقديها المشهرين بذات الاسم القديم المدعى بشطبه وهو « كنيسة الله الحسينية »!

وهكذا انحل اللغز وانتهى التنكر لهذه الكنيسة بصدور القرار الجمهورى محولا على ذات الاسم وناصا على الترخيص بإقامة كنيسة الله الحسينية الإنجيلية :

ومع ذلك فإن المجلس حتى فى عهده الحالى تحت إدارة رئيسه الجديد ،

لا يزال يتردد فى الاعتراف بهذا الاسم على حسبان أنه اسم مشطوب ولا سبيل للعودة إليه ولهذا ندرى كيف أقره المجلس إذاً وتم الشهر به وبالتالى صدر القرار الجمهورى محمولا عليه !؟

وهل بوسع أحد الآن من هؤلاء المنكرين الجاحدين الادعاء بسلطته على المساس بقرار السيد رئيس الجمهورية !؟ فاذا لم يكن بمقدورهم ذلك فما بالهم يتناقضون مع أنفسهم متجاهلين هذا التغيير الذى حدث ومعتبرين إياه كأنه لم يحدث مع أن حدوثه هذا أيا تكون نظرتهم إليه يعتبر أمرا حاسما ومنهيا لهذا النزاع ..

وهذا ما كان حرى بالمجلس الملى أن يسلكه « لأن اللاحق يلغى السابق » ولكنهم إنما يتمسكون بذيال الماضى فقط الذى يعيشون فيه ويرتضون به ويتصورونه بأنه لم يتغير وغير قابل للتغيير ، وكل ذلك إمعانا منهم فى التزمت ضد « كنيسة الله الحسينية » لوقوفها فى وجه أوضاعهم غير السليمة موقف الاحقاق الواضح والاظهار الشريف ، وهيهات أن يجديهم موقفهم هذا نفعا ، فان ذلك القرار الجمهورى ما كان يصدر وينشر فى الجريدة الرسمية إلا على أساس قيام هذه الكنيسة ووجودها القانونى الأمر الذى ليس بإمكانهم الإدعاء بإنكاره الآن لما فى ذلك من المساس المباشر بذلك القرار الرسمى نفسه الصادر من أعلى سلطة فى الدولة !

. . .

وإننا نسجد لله حمداً وتبجيلا من أجل تداخله بسلطانه الأعلى لتحقيق العدالة باثبات صفتنا التى انعقد لواؤها لنا فى نهاية المطاف على مقتضى قرار

جمهورى صدر استنادا للسلطة المخولة للسيد / رئيس الجمهورية بشأن الترخيص بانشاء الكنائس بمقتضى الخط الهمايونى المنظم لتلك السلطة .

ومن عجب كما رأينا أن هذا القرار الجمهورى قد صدر مستمداً من نفس الأوراق التى رفعها إليه المجلس الملى ، الذى عاد ليصدر قرارات تالية بسحب الصفة التي جاء هذا القرار محمولا عليها ، وقد فعل ذلك بغير تبصر لأنه فضلا عن عدم المشروعية التى يتصف بها هذا السحب فانه منطو دون شبهة على مساس مباشر بقرار صدر من رئيس الجمهوريه وتحصن بعد فوات ميعاد الطعن فيه ، كما أنه يتضمن إنكارا للملكيات المسجلة والمشهرة عقاريا للكنيسة التي تمثلها بالقاهرة والتى امتد تمثيلنا لها إلى كنائس قائمة فى أكثر من محافظة من محافظات الجمهورية .

ورغم ذلك فان المجلس قد عاد للادعاء بأن مذهب كنيسة الله الحسينية غير قائم وليس له وجود بل بدأ يحارب كنائسه ويساعد على غلقها .

وهكذا يسدل الستار على أدوار مأساة هذا الصراع الذى أنشأه وغذاه المجلس الملى داخل المذهب الحسينى ليصرفه عن رسالته الحيوية بل يصل إلى حد تعطيلها ، الأمر الذى سيقدم كل مسئول عن ذلك الحساب لديه تعالى فى نهاية المطاف وهذا بعينه ما يجب أن يفكر فيه من يرغبون فى تعقل مسئوليتهم التاريخية والأبدية لأنه ابتداء وانتهاء « لا يصح إلا الصحيح » وهذا الصحيح هو ما تم فى نطاق مشيئة الله وبحسبها فيبقى إلى الأبد ، أما ما عداه مما يدور فى خيالات البشر فهو إلى زوال وانتهاء بأمره تعالى مهما بذلوا من جهد فى استبقائه ومساندته لأن كل باطل معدوم بطبيعته ولا وجود له

مجمع الله الخمسيني بين التشكيل والتبديل

كان آخر قرار صدر بجلسة ١٩٦٨/٥/١٥ فى شأن جميع الكنائس الخمسينية هو : تشكيل مجلس عام لهذه الكنائس لانتخاب مجلس تنفيذى قانونى يتولى إدارة شئونها والإشراف على كافة مهامها وذلك بمعرفة اللجنة الملية التى كان قد تعين القس الياس مقار رئيسا لها إلى وقت انتخابه رئيسا للمجلس الملى العام فى أواخر عام ١٩٧٠

ولكن هذا القرار لم ينفذ لظهور قرارات أخرى تحت اسم « جمع شمل الكنائس الإنجيلية » كان أولها القرار رقم ٨٢٥ بتاريخ ٦٨/١١/١٢ وتلاه القرار رقم ١٨٢٨ فى ١٩٧٠/٥/١٢ وحدد موعدا للتنفيذ هو آخر مايو ١٩٧١ ثم صدر القرار رقم ١٨٣٠ فى ١٩٧١/٥/٢ تضمن امتدادا لميعاد التنفيذ إلى نهاية أغسطس ١٩٧١ .

وتضمنت المذكرة التفسيرية لهذه القرارات مبررات إصدارها مع شرح لمعناها وهو تشكيل مجامع تتحد مع كنائس الكبرى التى يتكون منها المجلس الملى وهى : المشيخية والاصلاحية ، والاخوة ، والرسولية .

وكان معنى ذلك أن تتحول الكنائس التى فى نطاق الكنيسة الرسولية إلى مجامع تحتفظ كل منها باستقلالها الذاتى فى اطار « اتحاد فيدرالى » يجمعها إلى أن تستكمل شروط الاعتراف بها كمذاهب مستقلة على أن يكون لها عشرون كنيسة منتظمة وعقيدة تميزها . . إلخ

وبتاريخ ٧١/١٠/٢٦ دعا السيد رئيس المجلس مندوبى هذه الكنائس

وممثليها وكنت أنا ضمن من دعام ممثلا لكنيسة الله الخمسينية حيث قمنا جميعا بالتوقيع على المحضر التنفيذى لهذه القرارات وبذلك أصبح قيام المجامع أمراً واقعيا فنشأت مجامع متميزة تابعة للكنيسة الرسولية لكل منها استقلاله الذاتى إداريا وماليا ، وكانت « كنيسة الله الخمسينية » ضمن الكنائس التى قبلت ذلك وأصبح اسمها « مجمع الله الخمسينى » وقد ورد ذكرها بالمذكرة التفسيرية كما ثبت وجودها بورودها ضمن الكنائس الموقعة على المحضر التنفيذى سابق الإشارة إليه . كما تم اختيار القس صموئيل مشرقى مندوبا عنها وممثلا قانونيا لها وتوقع منه نيابة عنها على محضر الجلسة نفسها وكان ذلك بناء على تفويضات الكنائس المحلية الراغبة فى تكوين كيان عام لها باسم « مجمع الله الخمسينى » والذى تقرر بموجبها تمثيل سيادته لها فى هذا الشأن . واستنادا إلى هذه التفويضات قام القس صموئيل مشرقى بتوجيه الدعوة لعقد إجتماع غير عادى للجمعية العمومية لكنائس الله الخمسينية بدار الكنيسة الكائن مقرها بشارع زاده رقم ٨ بشركة السيوفى بأسيوط بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٧٢ لتشكيل «مجمع الله الخمسيني»

وهكذا عادت « كنيسة الله الخمسينية » إلى شق طريقها من جديد مستقلة ومتميزة عن « الكنيسة الخمسينية » التى تحولت إلى « المجمع الخمسينى » والتى اختارت الارتباط بإرسالية كنيسة الله بكليفلاند وانفصلت بوضعها هذا عن « كنيسة الله الخمسينية » .

وبدأ اعتراف المجلس الملى بالمجامع بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠ والتى كان من نتيجتها موافاتنا بالإخطار التالى الذى يحوى المطالبة باشتراك المجمع .

طائفة الإنجيليين الوطنيين — المجلس الملى الإنجيلى العام

جمهورية مصر العربية — ١٠ بستان المقسى بالفجالة ت ٩٠٣٦١٦

حضرة المحترم القس صموئيل مشرق

تحية مسيحية وبعد ، نرجو التكرم بسداد مبلغ ٣٠ جنيها ثلاثين جنيها قيمة اشتراك مجمع الله الحسينى عن سنة ١٩٧٢ وذلك تنفيذا لقرار المجلس الملى الإنجيلى العام بتاريخ ١٠ مايو سنة ١٩٧٢

وتفضلوا بقبول الاحترام ؟

ختم طائفة — الشيخ فاخر الليامى

الإنجيليين الوطنيين — نائب وكيل طائفة الإنجيليين الوطنيين

— وكنا نقوم بدفع هذا الاشتراك على التوالى وتشهد الإيصالات بذلك ومنها الإيصال رقم ٧١٤ المبين به المبلغ المدفوع وقدره خمسة عشر جنيها من القس صموئيل مشرق رئيس مجمع الله الحسينى وذلك مقابل المطلوب عن سنة ١٩٧٤ وتاريخه ١٩٧٤/١٠/١٥

وصدر بنفس التاريخ الأسبق قرار تسليمنا كنيسة فنوئيل بالمنيا وقد وجه إلينا فى شكل خطاب؛ هذا نصه :

السيد الفاضل القس صموئيل مشرق :

تحية طيبة وبعد — نتشرف بإفادتكم بأن المجلس فى إجتماعه الأخير يوم ١٩٧٢/٥/١٠ درس موضوع الكنيسة الرسولية بشارع باك الفرعى رقم ٩ بالمنيا والتى كان يطلق عليها فيما مضى كنيسة فنوئيل وقرر وضعها تحت إشرافكم ولكم مفوضين من المجلس أن تتخذوا كافة الإجراءات لاستلام هذه الكنيسة وإدارتها والإشراف عليها ونرجو أن يتم هذا بأوفر سرعة مع أطيب التحيات ؟

وقد أعقب ذلك ثلاثة خطابات متتابعة من وكيل الطائفة القس الياس مقار وفيما يلى نصها بحسب ترتيبها الزمنى :

— الأستاذ رئيس النيابة بالمنيا .

تحية طيبة وبعد — نحيط سيادتكم علما بأن المجلس الملى الإنجيلى العام أصدر فى جلسته الأخيرة بتاريخ ١٩٧٢/٥/١٠ قراره القاضى بأن القس صموئيل مشرق قد أصبح مفوضا من المجلس ليقوم باستلام الكنيسة الرسولية الكائنة بشارع باك الفرعى رقم ٩ بالمنيا وأن يتولى إدارتها والإشراف عليها . وقد فوض المجلس سيادته بعد دراسته الكاملة لموضوع هذه الكنيسة وحسما للمشاكل التى يحاول البعض إثارتها . وليس لهذه الكنيسة ممثل قانونى آخر سواه . وليس من حق أحد أن يتكلم باسمها وعنها غيره . ونرجو التكرم بتمكينه من إدارة الكنيسة والإشراف عليها . خاصة وقد تبين المجلس أنه لاعلاج لهذا الموضوع إلا بهذا التصرف ونكون شاكرين مساعدة النيابة للمجلس لإقرار الحق ورعاية الأمن فى هذا المكان المقدس . ولا يخفى عن النيابة أن قرار المجلس إدارى نهائى من السلطة الوحيدة التى تملكه والمختصة بإصداره دون سواها وأن المتعرضين ليس لهم الصفة أو الحق فى هذا التعرض . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

١٩٧٢/٦/٥ — توقيع وكيل الطائفة

— السيد المحامى العام الأول بمحكمة استئناف القاهرة

تحية الإجلال والاحترام — أتشرف برجاء الإحاطة بصفتى وكيل طائفة الإنجيليين الوطنيين ورئيس المجلس الملى العام أن أحمل كامل التقدير لقرار رئيس النيابة بالمنيا والقاضى بتنفيذ قرار المجلس الملى فى إجتماعه الأخير

في ١٠ مايو عام ١٩٧٢ ، واعتبار السيد القس صموئيل مشرقي المشرف على الكنيسة الرسولية بالمنيا شارع بالك الفرعي . كما يسرنا أن النيابة قد تمكنت من إيجاد صلح بين الأطراف المتنازعة الذى نرحب به دون تأثير على القرار بل بالحرى تمكين القس صموئيل مشرقي من التنفيذ بأفضل الطرق في ظل القانون .

وإذ نقدر هذا الموقف الكريم النبيل للنيابة العامة . نأمل أن تكون السيادة دائما للقانون والنظام في بلادنا العظيمة .

مع أوفر التقدير والاحترام

١٧ يوليو عام ١٩٧٢ ختم الطائفة توقيع وكيل الطائفة

ـ السيد النائب العام

تحية طيبة وبعد ـ أتشرف بصفتي وكيل طائفة الإنجيليين الوطنيين ورئيس المجلس الملي العام برجاء الإحاطة بأن السيد القس صموئيل مشرقي بحسب قرار المجلس الملي الأخير في ١٠مايو عام١٩٧٢ هو الشخص الوحيد الذى يجوز له الإشراف بل هو مكلف من المجلس الملي للاشراف على الكنيسة المشار إليها بالمنيا ، وليس لآخر حق التدخل أو الإشراف علما بأن هذه الكنيسة إحدى الكنائس التابعة للمجلس والخاضعة لولايته . تفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٧٢/٩/٢٢ توقيع وكيل الطائفه

* أصول هذه الشهادات مودعة بالمحضر رقم ١٨١٨ لسنة ٧٢ إدارى المنيا والذى تقرر بموجبه تسليم هذه الكنيسة نهائيا للقس صموئيل مشرقي

بصفته رئيس مجمع الله الحسيني . وقد رفضت النيابة تغيير هذا الوضع فيما بعد وسلك المجلس طريق القضاء ضد المجمع بإيقافه صرف رصيد الكنيسة بالبنك الأهلي ، وساندته السيد مجدي زكي في منازعته للكنيسة في أرضها ، بل ورفعه ماأسماه دعوى التصحيح مطالبا بانتزاع أرض الكنيسة من المجمع ... !! وذلك بعد أن كان قد اعترف « بمجمع الله الحسيني » بالشهادات الآتية ليتأملها من يشاء :

١ ـ كنيسة الاسكندرية صدر لها الحكم رقم ٨٢٨لسنة١٩٦٦ وتأيد استئنافا وهو باسم « كنيسة الله الحسينية» ومقرها٣٥شارع راغب باشا.

٢ ـ كنيسة أسيوط بالقرار الجمهورى رقم ١٣٥ لسنة ١٩٦٦ والذى سبقته دعوى الشفعة رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٤٨ والتى قضى فيها بعدم قبول الشفعة لأن الأرض المبيعة اشتريت لتخصيصها مكانا للعبادة باسم « كنيسة الله الحسينيه » مع قرائن أخرى .

٣ ـ كنيسة جزيرة بدران بالقاهرة وقد صدر لها القرار الجمهورى رقم ١١٣٣ لسنة ١٩٧٣ باسم « كنيسه الله الحسينية » .

٤ ـ خطاب صادر من نائب وكيل طائفة الإنجيليين بتاريخ ١٩٧٢/١١/١٨ إلى السيد / رئيس نقطة الخازندار : بشأن الاجتماع الرسولي الكائن بشارع حمدى بالترعة البولاقية وثابت فيه أن هذا الإجتماع تابع لمجمع الله الحسيني المعتمد من المجلس الملي الإنجيلي العام .

٥ ـ خطابان موجهان من السيد رئيس المجلس الملي الإنجيلي العام أولهما بتاريخ ١٩٧٢/٨/٣١ لمأمور شرطة مغاغة وثابت منه أن الاجتماع الديني الكائن بشارع صليب بمدينة مغاغة قد أضحى بالتنظيم الجديد للمجلس

الملى تابعا لمجمع الله الحسيني للكنيسة الرسولية – ويرأسه القس صموئيل مشرقى وأنه هو المسئول عن هذا الاجتماع والمجمع الذى يرأسه . وثانيهما بتاريخ ٢١/١٠/١٩٧١ وهو للسيد وكيل وزارة الداخلية (إدارة الشئون الدينية) وثابت منه أن نفس الاجتماع سالف الذكر تابع لمجمع الله الحسيني .

٦ – صورة خطاب موجه من نائب الوكيل بشأن الإقرار بتحويل كنيسة فنوئيل بالمنيا لمجمع الله الحسيني وفيما يلى نصه : –

عزيزى الفاضل دكتور سمعان ميخائيل

تحية مسيحية راجيا لجميعكم صحة وسعادة وسلاما وبعد :

نرجو تسلم حضرة القس صموئيل مشرقى مبلغ العشرين جنيها الاشتراك السنوى عن كنيسة فنوئيل سابقا وحاليا الكنيسة الرسولية لمجمع الله الحسيني وذلك عن سنة ٩٧٢ – وتفضلوا سيادتكم بقبول الاحترام ،

توقيع الشيخ فاخر اليامى ١٩٧٢/٧/١٧

وحين تقدمنا بتاريخ ١١/١٢/١٩٧٢ بطلب رفع الاشتراك المقرر على كنيسة فنوئيل هذه لكونها مندمجة الآن فى مجمع الله الحسيني ... وافق نائب وكيل الطائفة على ذلك اعتباراً من المستحق عن عام ١٩٧٣ وأقر صراحة بتأشيرته المذيل بها هذا الطلب بتبعيته الكنيسة لمجمع الله الحسيني ، الأمر الذى عاد يتنكر له !

٧ – شهادة رقم ٣٤٧٠ موقعة من نائب وكيل طائفة الإنجيليين بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٧٣ ثابت منه صفة القس صموئيل مشرقى كمسئول عن الاجتماع الرسولى الذى يباشره بشارع عزيز مقبل ببنى سويف بوصفه رئيسا لمجمع الله الحسيني وممثله القانونى ، وقد أصبح لهذه الكنيسة أرض مملوكة بحكم

رقم ١٠٤٤ لسنة ٧٧ الصادر من محكمة بنى سويف فى ١٧/١٢/١٩٧٧ .

٨ – شهادة رقم ٣٤٩٠ صادرة من المجلس الملى العام لطائفة الإنجيليين الوطنيين بتاريخ ١٢/٢/١٩٧٤ خاصة بالاجتماع الرسولى بالحوامدية ونصها الآتى : – « تقرر طائفة الإنجيليين الوطنيين بأن الاجتماع الرسولى بالحوامدية مركز البدرشين محافظة الجيزة رقم ٥٠ شارع أنور الليثى المتفرع من شارع الجمهورية هو من الاجتماعات التابعة لطائفة الإنجيليين الوطنيين وأن الشخص المسئول عنه من كافة الوجوه هو القس صموئيل مشرقى رئيس مجمع الله الحسيني للكنيسة الرسولية وتتخذ معه كافة الإجراءات بصفته الممثل القانونى لهذا الاجتماع ، علما بأن هذا الاجتماع كسائر الاجتماعات والكنائس التى يؤدى فيها الشعائر الدينية ، وتدعو إلى الله لنصرة البلاد وقضيتها الوطنية : إمضاء أمين السر ونائب وكيل الطائفة .

٩ – شهادة رقم ٣٥٤٣ بصفة القس صموئيل مشرقى كرئيس لمجمع الله الحسيني نصها : – تقرر طائفة الإنجيليين الوطنيين بجمهورية مصر العربية بأن السيد القس صموئيل مشرقى هو رئيس مجمع الله الحسيني وأن هذا المجمع وغيره من المجامع التى يشملها اتحاد الكنيسة الرسولية خاضع لقرارات المجلس الملى الإنجيلى العام التنظيمية والقرارات التنفيذية المطبوعة والموقع عليها من سيادته ومن آخرين فى ٢٦ نوفمبر ١٩٧١ و ٢٨ سبتمبر ١٩٧٤ وأنه وفقا لهذه القرارات تعطى الشهادة النهائية بكافة المجامع وتحرر هذا إقرارا منا بذلك وأعطيت الشهادة لسيادته بناء على طلبه وتحت مسئوليته ؟

١٩٧٤/١١/٢٥ أمين سر الطائفة ختم الطائفة نائب وكيل الطائفة
(الشيخ إبراهيم حنا) (الشيخ فاخر اليامى)

١٠ ـ الحكم الصادر من محكمة ناصر الجزئية بتاريخ ١٧/١٢/٧٤ فى الدعوى رقم ٢١٠ لسنة ٧٠ والثابت منه صفة للمدعى « القس صموئيل مشرقى » كرئيس مجمع الله الخمسينى للكنيسة الرسولية لطائفة الإنجيليين والتى بموجبها قد صدر الحكم لصالح المدعى بصحة ونفاذ عقد شرائه لقطعة الأرض الموضحة بالدعوى .

١١ ـ العقد المشهر الصادر من مكتب الشهر العقارى بالفيوم رقم ٢٣٦ بتاريخ ٢٣/٣/٧٥ ثابت فيه صفة القس صموئيل مشرقى المشترى للعقار الموضح المعالم والحدود بصدر العقد وذلك بصفته رئيسا لمجمع الخمسينى وذلك بموجب الشهادة الصادرة من طائفة الإنجيليين الوطنيين والمؤرخة ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٧٤ مما يتعين معه قيام تلك الصفة وقيام مجمعه أيضا .

١٢ ـ الحكم الصادر من محكمة صدفا الجزئية بتاريخ ٢٣/٦/١٩٧٥ فى الدعوى رقم ٣٢٩/١٩٧٥ والثابت منه صفة المدعى كرئيس لمجمع الله الخمسينى والتى أنهيت صلحا وصدر الحكم فيها بإثبات صحة التعاقد الحاصل بين طرفيها على بيع العقار المبين بالعريضة وهو كائن بقريه الشنانية .

١٣ ـ الحكم الصادر بتاريخ ١٠/١/٧٦ محكمة المنيا وهو رقم ١٠٢٧ لسنة ١٩٧٦ عن ثلثى أرض الكنيسة الحالية الكائنة ٩ شارع بالك الفرعى بالمنيا باسم القس صموئيل مشرقى رئيس مجمع الله الخمسينى .

١٤ ـ الحكم الصادر من محكمة المنيا أيضا باسم القس صموئيل مشرقى رئيس مجمع الله الخمسينى رقم ٥٨٥ لسنة ٧٦ وقد ألحق به آخر رقم ٢٠٠٥ لسنة ١٩٧٧ وهما عن أرض الكنيسة التابعة للمجمع والكائنة ببلدة طهنشا مركز المنيا .

١٥ ـ الحكم الصادر من محكمة المنيا كذلك بنفس الصفة رقم ٢١٩ لسنة ٧٦ عن أرض الكنيسة التابعة للمجمع والكائن مقرها بقرية عزبة بطرس مركز مغاغة .

١٦ ـ الحكم الصادر من محكمة المنيا رقم ٩٧١ لسنة ١٩٧٨ لصالح الكنيسة التابعة للمجمع بدير الجرنوس مركز مغاغة .

١٧ ـ الحكم الصادر من محكمة الفشن الجزئية رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٨١ وذلك باسم الكنيسة الكائن مقرها بشارع القاضى بالفشن والتابعة للمجمع

١٨ ـ الحكم الصادر من محكمة المنيا رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٨٢ وذلك باسم الكنيسة التابعة للمجمع بقرية الشيخ نجم مركز المنيا .

١٩ ـ الحكم الصادر من محكمة المنيا رقم ٢٤٩٣ لسنة ١٩٨١ وذلك باسم الكنيسة التابعة للمجمع والكائنة ببلدة الروضة البلد مركز ملوى .

٢٠ ـ عقود الإيجار لأماكن مستأجرة بالساحل ، وبشبرا الخيمة ، وبمغاغة .

*

ويأتى المجلس الملى بعد كل هذا ليقول بأن مجمع الله الخمسينى غير قائم وأن القس صموئيل مشرقى لا يملك التحدث باسمه ، وذلك لأنه خالف هذه القرارات وأقام دعوى أمام محكمة القضاء الإدارى « وكأن عرض النزاع على محكمة ما ـ مع أنه حق مكفول للجميع جريمة لدى هذا المجلس يجب العقاب عليها بعد أن عجز عن أن يحق الحق ويسلك الطريق القويم » ، والذى يزيد الأمر دهشة هو رجوع المجلس إلى دعوى القس بطرس لبيب رقم ٤٣٢ لسنة ١٤ ق التى كان قد رفعها ضد المجلس بطلب إلغاء قرار

سحب العنوان من كنيسة الله الحسينية وإتخاذه من رفضها سببا فى عدم الاعتراف بمجمع الله الحسينى رغم اختلاف الوضع من جميع الوجوه بشهادة قرارات المجلس الملى نفسه آنفة الذكر والتى يستحيل عليه أن ينكرها أو يتجاهل قيمتها الفعلية !!

ولكن المجلس رغم ذلك تنكر لوجود مجمع الله الحسينى دون غيره من المجامع ، لأنه بعد أن تأثر بأشخاص غير مسئولين وأوضاع غير سليمة أدت إلى الاحتكام للقضاء الإدارى فى شأنها فى عهد الراحل القس الياس مقار وهى خاصة بنزاع مصطنع قد أداره المجلس ضد المجمع فى كنائس المنيا وأسيوط والفيوم التابعة للمجمع ، فإنه لم يجد دفاعا بيديه فى هذا الشأن سوى أنه لم يصدر قراره باعتماد مجمع الله الحسينى – علما بأنه لم يقر الاعتماد لأى مجمع آخر – وقضت المحكمة بجلسة ٣٠/١٢/٨٠ بعدم قبول الدعوى « بعد أن ضمت أربع دعاوى من هذا القبيل معا » لعدم اعتراف المجلس الملى بمجمع الله الحسينى – فى حين أنه لم يكن بمقدوره أن لا يعترف به ولا بأى مجمع آخر ، لأن كنيسة المثال المسيحى قد رفضت نظام المجامع الذى أنشأه فى السبعينات ورفعت ضده الدعوى رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق والتى صدر الحكم فيها بعدم القبول لانعدام وجود قرار بإنشاء المجامع ، ويتضح من مطالعة أسباب هذا الحكم الصادر فى ١٩٧٨/١/٢٤ من محكمة القضاء الإدارى نفسها يتبين بأن القرار الصادر من المجلس بإنشاء المجامع وتحويل الكنائس إلى هذه التسمية لم يكن قرارا إداريا نهائيا قابلا للطعن فيه أمام محكمة القضاء الإدارى وذلك لعدم اعتماده من السيد وزير الداخلية « الأمر

الذى لم يكسبه أى حجية » وكانت كنيسة الله الحسينية كسائر الكنائس الأخرى قد دخلت فى نطاق هذا التحويل الذى شمل عند صدوره كافة مذاهب طائفة الإنجيليين – فيما عدا كنيسة المثال المسيحى التى أقامت الدعوى سالفة الذكر – ومن ثم قد صدر الحكم فى الدعوى اللاحقة له المرفوعة من مجمع الله الحسينى رقم ١٨٥٤ لسنة ٢٩ ق بعدم قبولها ... ولم يكن ممكنا أن تكون لهذا المجمع الصفة ولم يكن له قيام ولا لغيره من من المجامع حيث أن ذلك النظام غير المعتمد لم يكتسب الاعتراف القانونى به ...

ويضاف إلى ذلك أنه استنادا إلى حكم مجلس الدولة رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق لم تعد قرارات المجلس الملى الإنجيلى العام بحسب نصه سواء كانت تنظيمية أو تطبيقية أو فردية قرارات إدارية نهائية قابلة للطعن فيها إذ لا قوام لها ولا وجود بغير اعتماد وزير الداخلية لها ، وأنه طبقا للمادة ٣٩ من الأمر العالى يشمل هذا الاعتماد كل ما يصدر عن المجلس من قرارات لأنها جعلت تصديقه واجبا حتى بالنسبة لقرارات المنح ذاتها أو السحب ، ومتى كان ذلك فإن قرارات المجلس لا ترقى إلى مرتبة القرارات الإدارية النهائية التى يصح أن يتوجه إليها طلبات ذوى الشأن لإلغائها وهى بهذه المثابة غير قابلة للتنفيذ مادام الثابت أن وزير الداخلية لم يعتمدها ...

وهكذا رسم هذا الحكم حدود المجلس الملى الإنجيلى العام فى نطاق قانون تشكيله بعد أن تكشفت نواياه تجاه « مجمع الله الحسينى بين التشكيل والتبديل » ، الأمر الذى سنرى مدى امتداد آثاره فيما بعد !!

عودة إلى الأصل على حساب المذهب الخمسيني

فى الوقت الذى فيه استمرت مناوشات المجلس الملى إلى بداية الثمانينات ، واستلام الشيخ فاخر اليامى نائب وكيل الطائفة التمثيل الرسمى للمجلس – قبل إنتخاب رئيسه الجديد – مدعيا بأنه قد انتفت عنا كل صفة ، مجمعيا وكنسيا ، وأن لا علاقة لنا بطائفة الإنجيليين الوطنيين وأن مجمع الله الخمسينى غير قائم ولا معترف به مهددا ومتوعدا الكنائس التابعة له بأن تسلمه أموالها وممتلكاتها أو من يفوضه عنه فى ذلك ، وقد تجاهل بذلك عديد الشهادات التى خطها بيده وتوقيعه شخصيا ، وأوقعه بعض المغرضين فى سوء فهم لطبيعة النزاع القضائى وذلك مقابل الحصول على مساندته لهم للحصول على مغانم شخصية بمحاولة فتح الثغرات خصوصا فى كنيستى المنيا وأسيوط ، حيث أن إجراءاته المعاكسة بلغت القمة ، فقد استمر الأخذ والرد بالنسبة لشكاويه من جهة الأولى « كنيسة المنيا » هذا بالإضافة إلى استئنافه دعوى التصحيح التى كان قد خسرها وهى التى حاول عن طريقها الاستيلاء على الكنيسة المشار إليها ، وفضلا عن ذلك فقد قام بمحاولة جدية فى تأييد ابن أخته الدكتور إدوار ناثان الذى رشحه السيد جيد حنين للدراسة بأمريكا وقام برسامته قسا مع آخرين فى ٢ يونيو سنة ١٩٨١ ، وعقب وفاة السيد/ جيد حنين مباشرة أصبح هو رئيسا

للمجمع الخمسيني فى يوليو ١٩٨١ ، وكان من الطبيعى أن يستند إلى تأييد خاله الشيخ فاخر اليامى ليتثبت فى هذه الرئاسة المصطنعة على الطريقة الأمريكية كوكالة دائمة لإرسالياتها . . . فقام يؤيده فى مناورة خسيسة لسلب كنيسة أسيوط من ولاية مجمع الله الخمسينى .. الأمر الذى سيفصل الزمن فى حقيقته يوماً ما ويقول كلمته فى الوضع بأسره فى الميعاد الذى تقرره العدالة الإلهية !!

وإزاء ذلك تراسلنا مع الرئيس الجديد للمجلس الملى – القس صموئيل حبيب – لإنهاء هذا الموقف المعلق بين المجلس والمجمع العام لكنائس الله الخمسينية مراعاة لشرف الخدمة المقدسة ، وكذلك الحرص على الوحدة الطائفية ومصلحة الكنائس التي نحن فى أمس الحاجة إليها ..

وكنا قد تقدمنا بطلب بعد التفاهم شخصيا مع سيادته فيما يلى نصه :

جناب الفاضل القس صموئيل حبيب رئيس المجلس الملى الإنجيلى العام

تحية مسيحية وبعد :

يتشرف مقدمه القس صموئيل مشرقى رئيس مجمع الله الخمسينى بإحاطة سيادتكم علما بأن المجلس الملى قد سبق له إصدار شهادات وإقرارات عديدة بالاعتراف المبدئى بمجمع الله الخمسيني ابتداء من أوائل عام ١٩٧٢ ، الأمر الذى كان من نتيجته صدور أحكام صحة تعاقد ومحررات مشهرة باسم المجمع ، كما سبق صدور قرارات جمهورية باسم « كنيسة الله الخمسينية » ولما كان قد حدث اختلاف فى وجهات النظر بسبب ظروف طارئة

لحقت بذلك الاعتراف وأدت إلى إيقافه من جانب المجلس ، الأمر الذى نتج عنه العديد من المشاكل والقضايا فيما بين المجمع والمجلس .

ولما كنا الآن فى عهد جديد ظهرت فيه النوايا الطيبة نحو تسوية هذا الوضع الطارئ بأكمله لتغييره وإعادة المياه إلى مجاريها .

« لذلك »

فإننى أتقدم بهذا الطلب لسيادتكم راجيا نظره عند انعقاد أقرب جلسة للمجلس الموقر لإصدار قراره الحكيم باعتماد الاعتراف بمجمع الله الخمسينى كهيئة رسمية قائمة لها استقلالها الذاتى أى حق التملك والبيع والشراء والإيجار وقبول الهبات بأنواعها وإدارة أمواله بمعرفته وكذلك أية تصرفات خاصة بالكنائس والخدام التابعين له مع الإقرار بوضعه الحالى من جهة القائمين بإدارته وتمثيله قانونيا كهيئة مستقلة تابعة لرئاستكم ، ويعتبر صدور هذا القرار من المجلس منهيا لكل نزاع بينه وبين المجمع مع إقرار الطالب بتنازله — فى هذه الحالة — عن أية مطالبة بأية تعويضات من أى نوع بما فى ذلك ما يتعلق برد الاعتبار ، ولنا وطيد الأمل فى إجابة هذا الطلب مراعاة للمصلحة العامة .

وفقكم الله لخدمة الطائفة بشمول السلام والاستقرار لربوعها .

وتفضلوا بقبول أسمى التحية والتقدير ؟

تحريراً فى ١٩٨١/٢/٢٦ مقدمة

القس صموئيل مشرقى — رئيس مجمع الله الخمسينى

— تقدمنا بهذا الطلب بعد عدة مقابلات ابتدأت فى ٦ أكتوبر ١٩٨٠ قدم فيها سيادته الوعود الأكيدة بإنهاء الموضوع فى وقت قريب

— وانتظرنا الجلسات التالية وتتبعناها وكان سيادته يعد بإتمام الانتهاء من نظر الموضوع جلسة بعد أخرى دون طائل حتى الآن .

— وتقدم المجمع العام لكنائس الله الخمسينية المنعقد ببنى سويف بتاريخ ١٩٨١/٨/٢٨ بطلب استعجال لسيادته وذلك مراعاة للمصلحة العامة وباعتبارنا جزءا لا ولن يتجزأ من كيان الطائفة الإنجيلية .

— ولقد شجعنا على اتخاذ هذه الخطوة والسير فيها حتى الآن القرار الجديد الذى أصدره المجلس الملى الإنجيلى فى عهد رئيسه الجديد — القس صموئيل حبيب — وذلك فى أوائل عام ١٩٨١ بتنحية قرارات جمع الشمل جانباً وإعادة الحرية والاستقلال لكنائس الطائفة الإنجيلية فى مصر لأن البروتستانت — حسب قوله — يؤمنون بالحرية ولن يقبلوا سلطة فرد أو سطوته ، وهذا ما جاء بالنص فى افتتاحية مجلة « الهدى » لسان حال الكنيسة المشيخية بعددها رقم ٨٤٣ الصادر فى يونيه ١٩٨١ ضمن تعقيب على القرار المشار إليه بقلم القس صموئيل حبيب نفسه تضمن الآتى :—

لقد اجتاز المجلس الملى الإنجيلى العام — خبرة ضم الكنائس البروتستانتية تحت عناوين أربعة — مشيخة ، قداسة ، إخوة ، رسولية : على أن الكنائس — فعلا — لم تتمكن من التوحد معا تحت هذه الأسماء . ولهذا أعاد المجلس الملى الإنجيلى الكنائس الإنجيلية فى مصر إلى تسمياتها

الأولى لتتمكن من عملها بحرية أكثر ، وذلك لأننا لن ندع الحرية تفلت من أيدينا » .

وحمدنا الله على هذه الخطوة المعتدلة التى بدأت الكنائس فى ممارستها وكنا نظن أنها قد شملتنا بطبيعة الحال تلقائياً ـ لأنه حتى قبل تقديمنا لطلب المصالحة مع المجلس الملى عن طريق رئيسه المذكور بتاريخ ٢٦ / ٢ / ١٩٨١ ، كانت قد ظهرت صورة من محضر عقد خطبة إنجيلية مذكور به أن الخطيب والخطيبة تابعان لكنيسة الله الخمسينية بشبرا مصر وهى برقم ٤ مسلسل بالدفتر رقم ٦ وتم تسجيلها على الوجه الذى ذكرناه برقم ٢١١ بتاريخ ٩ / ٢ / ١٩٨١ وهى مختومة بخاتم طائفة الإنجيليين الوطنيين وموقعة من الشيخ فاخر اليامى نائب وكيل الطائفة وهى قرينة حديثة العهد على الاعتراف الضمنى بكنيسة الله الخمسينية . . وقد حدث فعلا أننى بدأت ألتقى بسيادة رئيس المجلس ومعى شهود اللقاء ، فكان فى البداية يتظاهر بقبول طلباتى ثم يعود فلا يلتفت إليها بدعوى أن هناك لجاناً وقمنا بمقابلة بعض أعضاء المجلس البارزين لاستطلاع الرأى فلم نحصل إلا على مناقشات بيزنطيه دلت على أن هذا المجلس غير جاد فى إحقاق الحق والتسليم بالواقع وانصافنا من تلقاء نفسه . .

وحدث أن كانت لنا مشكلة حول كنيسة تابعة للمجمع ببلدة طهنشا مركز المنيا بمطالبتها بوقف العبادة إلى أن تقدم أوراق الترخيص .

فطلبنا مقابلته فى صباح السبت ٢٨ / ١٢ / ١٩٨٢ لأخذ ورقة بطلب اعطائنا مهلة لإعداد هذه الأوراق فرفض مقابلتنا لمشغوليته وحدد لنا ميعاداً لمناقشة الأمر صباح الإثنين ٣٠ / ١٢ / ١٩٨٢ العاشرة صباحا ، وبعد أن تركنا خارج مكتبه لمدة تزيد على الساعة خرج سيادته لمقابلتنا وهو فى ثورة غضب يندر أن يكون لها مثيل وأشاح بوجهه عنا معلنا رغبته فى طردنا ، ورفضنا معتبراً أن خلافنا مع المجلس ليس موضوعيا بل شخصياً ، وهذا زعم باطل يدل على التحكم الفردى البحت من جانبه . . .

وهكذا فى عهد الحريات واستقلال الكنائس ـ تبقى كنائس الله الخمسينية على هذا النحو بزعم أن لرئيسها قضايا مع المجلس دون أدنى فحص لفحواها ، مضافا إلى ذلك التحذير فى كتابينا « البروتستانتية » و« الكيان الإنجيلى » وبالأكثر من الأخير ، دون دراسة لهما وتصحيح الأوضاع بموجبهما برد الحقوق المغتصبة لذويها وإحقاق الحق لذاته .

وهكذا أصبحت الحقيقة تنطق بأن المجلس الملى هو الذى يتجاهل حقوقنا الثابتة ويعمل بكل ما فى وسعه على استبعادنا بدون وجه حق إمعانا منه فى التمسك بهذه الأوضاع المقلوبة وكنوع من العقاب لتجرأنا على كشفها

وظهرت مشكلة أخرى قيل بأنها هى العائق الوحيد المتبقى لأجل الإقرار بحقوق كنيسة الله الخمسينية وهى ضرورة تحديد الخط الفاصل بين كنائس الله الخمسينية والكنائس الخمسينية التى أصبح القس ادوار نانان مسئولا عنها ، وقيل أن السيد رئيس المجلس قد كلف كل من القس عياد خليل والقس سامى لبيب بإنهاء هذا الموضوع ، فطلبا منى كشفاً بكنائس

الله الحسينية كما أحضروا كشفاً مماثلا من الجانب الآخر وظهر أن الكشفين مختلفين تماماً فيما عدا « كنيستنا أسيوط » التي قام د. إدوار د بالاستيلاء عليها بأساليب ملتوية، وكان ردي أني كشفت لهؤلاء الوسطاء وضع كنيسة أسيوط التاريخي والقانوني وأني غير مستعد أن أقبل المساومة بشأنها

ولكن المجلس الملي الذي يبدو أن هذا الأمر يعنيه جداً قد حول الأمر بعدئذ للقس حبيب حكيم أحد أعضاء المجلس القدامى البارزين وتوقف عند هذا الحد بغير تنفيذ واكتفى المذكور باقتراحات شفهية غير رسمية ..

وجدير بالذكر أن ظاهرة بهذا الشكل تبدو غريبة عن العرف والمألوف وأصول التعامل ولكن تفسيرها واضح فإنه محاولة من جانب المسئولين بالمجلس لتعزيز كيان كنائس الدكتور إدوار وما يحاول أن يضيفه عليها بما في ذلك كنيستنا بأسيوط... وهل هذا بأمر مستغرب على هذا المجلس الذي يسعى دائماً لتصغير حجم كنائس الله الحسينية، فبعد أن قسمها ابتداء من جلسة ١/٥/١٩٦٣ نظر بنفس هذه الجلسة طلبات ضم كنائس الله الحسينية باسكندرية وطما إلى كنائس النعمة، وكنائس حكر عرت والوراق بامبابة والجرابيع إلى الكنائس الرسولية (التي ضمت أيضاً كنيسة الله الحسينية بسمالوط وبابن الكوراني بشبرا) وكأنه لم يكفه ذلك فقد قبل من القس عبده بسنتي إقرارات غير شرعية يزعم فيها تحويل كنيستنا باسكندرية التي تحمل اسم كنيسة الله الحسينية بحكم قضائي بعد أن قام المذكور بتحويل اسمها باطلاً إلى اسم « الكنيسة الرسولية

الثانية » ولسنا ندري كيف سيجيب عن ذلك عندما يعطي كل واحد منا الحساب أمام كرسي المسيح .. كما ضمت كنيسة المسيح إليها كنيسة الله الحسينية بالفيوم - ومن الغريب أن كنيستي الفيوم وسمالوط قد ثبتتا بخرائط المساحة وغيرها من الأدلة على أنهما كنيستان تحملان اسم « كنيسة الله الحسينية » . ومع ذلك فإن المجلس لم يقر بذلك ولم يعبأ به !!

وهكذا وجدنا هذا المجلس يشرف على ضياع كنائس الله الحسينية ويعمل على تقسيمها وتوزيعها، وإنها لمأساة الدهر أنه وهو يفعل ذلك يتباكى على حقوق الكنائس الأخرى التي يصور لنفسه وهماً أن كنيسة الله الحسينية ستبتلعها ولا تبقي لها أثراً ... أما عن قولهم بأن المجلس لا يريد نزاعاً بالنسبة لممتلكات هذه الكنائس فأننا نقول بأنه ليس هو الجهة القضائية التي تفصل في مثل هذا النزاع .. فقد حدث نزاع من هذا القبيل فصلت فيه المحاكم كتلك التي حدثت بين مجمعي النعمة والنعمة الرسولية بالمنيا، وأيضاً كالنزاع الذي فصل فيه القضاء بين الكنيستين الإنجيلية الأولى والرسولية الثانية بالمنيا كذلك؛ والنزاع الذي قام بين مجمع الكرازة والكنيسة الرسولية حول أولى الكنائس الرسولية بأسيوط كذلك النزاع بين كنيستي المثال ونهضة القداسة حول كنيسة شارع الشيخ بشبرا ولم يقل أحد إن هذا النزاع يعتبر سبباً منطقياً أو قانونياً للمطالبة بإلغاء أي كنيسة أو استبعاد أي مجمع ورفض التعامل معه مهما تكن الخلافات الدائرة حوله، ومن ثم فإن ما يعمله المجلس الملي بالنسبة لكنائس تحمل اسم « كنيسة الله الحسينية » ولأسباب الأزمة القائمة

معه يقوم بتشتيتها وضياع حقوقها أمر مستغرب للغاية ، فهل يعنيه حقـا إحقاق حقها المغتصب ، الأمر الذى لن يتم على وجه صحيح بغير تسليمه بوجود كنيسة الله الخمسينية واعترافه بها كسائر الكنائس التى يشملها الكيان الإنجيلى - وبعد أن انتظرنا طويلا لاستجابة ،طلبنا التداول حتى نتفادى كافة الأوضاع السابقة التى اتفقنا على تغييرها زمناً طويلا مضنياً .

ثبت بالدليل القاطع عدم جدوى ذلك لأن هذا العمل المبارك لا يعنيهم فى شىء ، وإنهم مصممون على إفناء وجود هذا المذهب أما كانت الكلفة وأما رئيسهم المشار إليه والذى يدّعى بأنه لا يستطيع أن يجرى أى أمر بدونهم ، فقد قام مؤخراً بتشكيل لجنة تنفيذية للمجلس من بعض أعضائه المختارين برئاسته لتقوم مقام المجلس بإصدار قرارات اعتبرها صادرة عنه وقد تكون بغير علمـه ولا درايته فضـلا عن أن القلة الأمينة النزيهة بالمجلس - التى قد تمثل دور الضمير - بعيدة عن مجالات نشاطه الذى هذا وقد لا تقف على المعلومات السليمة لتصحيح الأمور بالإضافة إلى أنها قلة قد يصعب على افرادها حضور الجلسات والمتابعة ومواجهة الاغلبية التى لا تتحرى الحقيقة قط ولا ترغب فى ذلك ..

ويبدومن وراء ذلك أن هذا المجلس قد ورث مجمع السنهدريم (اليهودى) القديم وهو يمثل دوره تماما على مسرح التاريخ الحديث .. وقد دفعنا هذا كله إلى وضع هذا الموجز عن : « تاريخ المذهب الخمسينى فى مصر » وقد آثرنا الانتظار - منذ بدء وضعنا لهـذه المذكرات لنرى كيف ستسير الأمور بعد أن انتهى الدور الأول الذى سبق شرحه إثر تقديمنـا لهذا

الشرح وتلته أدوار متعاقبة لا نرى لها نهاية بعد ولسنا ندرى إلى متى يبقى هذا الحال على ما هو عليه ؟!

وذلك بعد أن قمنا فى أوائل عام ١٩٨٣ بإرسال مكتوب جديد للدكتور صموئيل حبيب نرجوه فيه سرعة النظر والبت وذلك لأن كنيسة الله الخمسينية قد سبق الاعتراف بها عندما دعيت الكنائس لتتحول إلى مجامع فتحولت إلى « مجمع الله الخمسينى ، ولما كانت المجامع قد أعيدت إلى كنائس مرة أخرى ، لذلك كان من الطبيعى أن يعود « مجمع الله الخمسينى إلى اسمه السابق ككنيسة فيصبح (كنيسة الله الخمسينية) .

ولما كانت هناك أحكام صحة تعاقد ومحررات مشهورة باسم مجمع الله الخمسينى والاعتراف بكنيسة الله الخمسينية يعنى فى الواقع الاعتراف بوحداتها المملوكة باسم (مجمع الله الخمسيني) والتى كنا نظن أن رئيس المجلس لن يرضيه ما يمس حقوقها فى أملاكها أو يعطل عملها .

ولكننا لم نتلق ردا على مدى ستة شهور تقريبا إلى أن جاءنا إخطار من القس صفوت البياضى أمين سر المجلس بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٣ يطلب منا فيه أن يصل للمجلس كشف بجميع "الكنائس التى نرعاها أو ندبرها فى مصر على أن يذيل الكشف بتوقيعات كل من القس عياد خليل والقس إدوار ناثان وشخصنا وكذلك يطلب منا مذكرة وافيه عن موقف كنيسة المنيا - وهو يأمل أن يرانا ومعنا هذه الأوراق صباح الإثنين ١٣/٦/١٩٨٣ الساعة العاشرة صباحا بمكتب رئاسة الطائفة .

وذهبنا فى هذا الميعاد المقرر ومعنا الأوراق المطلوبة وكشف تعريف

بكنائس الله الخمسينية توقع عليه معى من ادوار نانان دانيـــال رئيس الـكنيسة الخمسينية وأما القس عياد خليل شنودة رئيس المجلس العـــام للـكنائس الرسولية فقد وقع بعد أن أدرج ملاحظة هذا نصهـــا : « لا اعتراض لنا على أية كنيسة مدرجة بهذا الكشف سوى كنيسة إسكندرية ٣٥ ش راغب ونقبل فحص وضعها والتحقق منه » .

وتوقف الأمر عند هذا الحد ومضت أربعة شهور أخرى اضطررنا بعد مرورها إلى تقديم مذكرة لرئيس المجلس الملى بتاريخ ٢٦ / ١٠/١٩٨٣ رددنا فيهـــا على اعتراضين وهما : ـ

أولا : ـ اعتراض القس عياد خليل على ادراج كنيسة الله الخمسينية براغب باشا بالإسكندرية بـكشف الـكنائس الذى تقدمنا به : وهنا قد اعترتنا الدهشة لأننا كنا قد قدمنا لحضرتكم صورة من الحـكم الخاص بهذه الـكنيسة رقم ٨٢٨ لسنة ١٩٦٦ ، وهو صادر باسمها (كـنيسة الله الخمسينية) ومؤيد استئنافيا ، وكنا نعتقد أن ذلك يكفى جدا كمستند رسمى لادراج هذه الـكنيسة فى المجمع العام لـكنائس الله الخمسينية لأنه من المعلوم قانوناً « أن الأحكام النهائية لا يمـكن الغاؤها ولا التصدى لتنفيذها بعد أن حازت قوة الشىء المقضى به » .

وفضلا عن ذلك فان محاولة انتزاع هذه الـكنيسة من نطاق تبعيتها الطبيعية هذه إنما قد حدثت فى عهد المرحوم القس الياس مقار ، يوم أن قصد إذابة كيان سبعة مجامع فى الكنيسة الرسولية بإنهاء اسمائها القديمة الأمر الذى دفع لـكنيسة الإسكندرية هذه إلى محاولة الانتماء لا ـ كنيسة

الرسولية ، وهى مجرد محاولة يستحيل أن تتم لعدم شرعيتها ومخالفتها حـكم الملـكية الصادر من المحـكمة ...

فاذا أضفنا إلى ذلك أنـكم صححتم الوضع بانهاء نظام المجامع وإعادة أسماء الـكنائس إليها فإن هذا الاعتراض يصبح غير ذى موضوع وساقطا تلقائيا ولا حجية له فى ضوء النظارة الواقعية البحتة التى تفرض نفسها من كل وجه وتجعل مثل هذا الاعتراض بلا سند من الواقع أو القانون .

ثانيا ـ الاعتراض الذى أخذ صورة ضرورة تنازلنا عن كنيسة المنيا بسبب النزاع القضائى القائم حولها :

وهنا نجـــد أنفسنا فى أشد الأسف للتذرع بهـذا الاعتراض بغية الاستيلاء على هذه الـكنيسة وانتزاع ولاية مجمعها عنها .

أما القضايا التى رفعناها فلم تخرج عن المطالبة برصيد هـذه الـكنيسة بالبنك الأهلى بالمنيا وكان السيد مجدى زكى قد استصدر أمراً من المجلس الملى بمصادرته ، كما قام بإدخال المجلس لمساندته فى اعتراضه على دعوى صحة التعاقد المرفوعة منا لصالح هذه الـكنيسة عن ثلث أرضها وكان المجلس فى نفس الوقت قد رفع ما أسماه دعوى التصحيح ليسلب منا ثلثى أرض هذه الـكنيسة وخسرها .

ومن الجهة الأخرى فان المجلس الملى ليس هو بمحكمة لإقرار الحقوق والفصل فى المنازعات ، كما أنه لم يحدث قط أنه استبعد كنيسة أو مذهباً بأكمله بحجة وجود نزاع قضائى بإحدى وحداته ، فـكم بالحرى والمجلس يطلب منا التنازل عن كنيسة المنيا وهو طرف فى النزاع الذى اختلقه فيها

لمناصرة شخص علمانى لا صلة له بالخدمة الدينية ، وكان الأولى به أن يتنازل هو عن الخصومة القضائية لإنهاء هذه المشاكل المتولدة عنها ، ولكن يبدو أن هذه المطالبات غير المشروعة وغير المقبولة لأنها بعيدة عن المنطق والمعقول إنما يحدث الاعتراض بها كمكافأة للسيد / مجدى زكى لمناصرته المجلس وتحمله تكاليف قضاياه ضدنا وذلك بعد استحواذه على وضع المجلس وتحكمه فى توجيه سياسته ضد مجمع كنيسة الله الخمسينية بالذات لأنها استبعدته — بعد أن أكرمته ورفعته — لكونها لم تجد إمكانية ولا صلاحية فى استبقائه ضمن كيانها .

وبعد حوالى ثلاثة شهور أخرى وصلنا إخطار جديد من سكرتير المجلس مؤرخ ١٩٨٤/٢/٧ يفيد تحديد ميعاد يوم الاثنين ١٩ مارس ١٩٨٤ الساعة التاسعة صباحا لمقابلته بمكتب رئاسة الطائفة وحضر القس صموئيل حبيب ونائبه وسكرتير المجلس وقام من جديد بتجميع معلومات عن قضايا المنيا ومشكلة اسكندرية — وكأنها جديدة عليه كلية — وقرر عقد جلسة أخرى صباح يوم الجمعة ٨٤/٤/٦ وإخطار الأطراف المعنية للحضور ، وانعقدت هذه الجلسة الثانية وحضر خادمان مندوبان عن القس عياد خليل والقس عبده بسنتى كما حضر السيد مجدى زكى وطالت المناقشات فى محاولة لحل الموضوعين المطروحين سالفى الذكر دون جدوى ، وقد أضاف إليها عاقدوها مشكلة القضايا طالبين التعهد بإنهائها والتحول عنها بغير مقابل ، وكذلك مشكلة كتاب الكيان الإنجيلى طالبين سحبه وإيقاف استمرار تصريفه .

وكان خلاصة الموقف أننا اتفقنا على عرض الصلح على السيد مجدى زكى وتم عقد اجتماعين احدهما لمجلس الكنيسة بالمنيا بتاريخ ٨٤/٤/١٢ والآخر للجنة التنفيذية بمقر الكنيسة نفسها بتاريخ ٨٤/٤/٢٥ — وتم فى هذين الاجتماعين وضع مشروع للصلح مع المذكور الذى اطلع على المحضر الأول كما استلم صورة من المحضر الثانى ، ولكنه رفض باصرار قبول الصلح وطلب تنفيذ قرار المجلس بالفصل بينى وبين كنيسة المنيا الأمر الذى لجأ للقضاء لتنفيذه دون طائل بينما تمسكت كنيسة المنيا بالوضع الراهن وأخطر القس صموئيل حبيب رئيس المجلس بصورة من المحضرين المشار إليهما برجاء التصرف من جانبه وفقا لما تمليه عليه الروح المسيحية لكنه لم يحرك ساكنا . فانكشفت مواقفه وظهرت على حقيقتها .

وأثبتت الحوادث التالية أنه كان قد دبر تدبيرا سيئا لكنائس الله الخمسينية وأنه ليس فى نيته الرجوع عنه وإن تظاهر بغير ذلك !!

* * *

وفجأة عقب عودتى من رحلتى للولايات المتحدة فى أواخر يوليه ١٩٨٤ نبهنى أحدهم بأن هناك بيانا ظهر بمجلة الهدى بعددها الصادر فى نفس الشهر متضمنا أسماء المذاهب الإنجيلية الحالية بعد تحويلها من مجامع وإرجاعها إلى كنائس كما كانت فى الأصل ، فيما عدا ورود اسم « كنيسة الله الخمسينية » وحدها ، وكانت دهشتنا عظيمة لأن هذا الإجراء إنما هو عودة إلى الأصل فقد سبق لسلفه تحويل الكنائس إلى مجامع ولكن قراره فى ذلك لم يعتمد رسميا ولا أقره القضاء حسبما تضمنه الحكم رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق وكان

لابد إذاً من النزول على هذا الحكم وفضلا عن ذلك فان إعادة المجامع إلى كنائس مرة أخرى إنما هو الرجوع إلى أحكام الأمر العالى وهو قانون تنظيم هذه المذاهب وقد صدر لصالح المذاهب الإنجيلية واعتبرها كنائس ولم ترد به لفظة المجامع كما أنه لم يسكن فى إغفال إرجاع مجمع الله الحسينى إلى كنيسة الله الحسينية أى إجراءات قانونية ولا أسباب جوهرية بخلاف النزاع القضائى الذى هو حق مكفول للجميع ...

فضلا عن ذلك فان وكيل طائفة الإنجيليين الحالى قد عدل عن قرار سلفه الخاص بإنشاء المجامع وقام بالغائه وأعاد تبعا لذلك هذه المجامع إلى أسمائها الأصلية فأصبح هذا النزاع برمته حول قيام مجمع الله الحسينى من عدمه غير ذى موضوع ولم يعد موضع جدل أو نقاش بعد أن انتهى القرار الخاص به من جميع الوجوه !!

وقد زاد تعجبنا لأن البيان الصادر بتحديد المذاهب الإنجيلية قد تضمن اسم كنيسة الأرمن – وهى كنيسة واحدة قائمة بالفجالة بالقاهرة والجالية أجنبيه ضئيلة العدد فى حين أنه تعمد إغفال ورود اسم كنيسة الله الحسينية رغم فروعها العديدة التى أخذ علما بها ، ومع ذلك فهو يسعى لتمزيق وحدتها وهدم كيانها وملاشاته من الوجود !!

ودهشتنا لاتقف عند حد عندما اكتشفنا أنه استصدر قراراً من المجلس ببيان هذه المذاهب التى نشر أسماءها بتاريخ ١٧/٤/١٩٨١ وقد قام باخفاء هذا القرار على مدى هذه السنوات العديدة لأنه يعلم ببطلانه وعدم

شرعيته خاصة وأنه قد صدر بدون استدعاء لرئيس مجمع كنائس الله الحسينية وفى جلسة سرية ودون أى إجراءات قانونية وكذلك بدون إخطارنا به وهو لذلك يعتبر إجراءاً معدوما لأنه قد صدر فى منأى عن علمنا إلى أن ظهر فى بيانه المنشور بمجلة الهدى ...

ومن ثم فان هذا القرار بما وصفناه به لايعتبر قراراً نهائيا محددا كما أن المجلس لايملك وفقا لقانون تشكيله أن يتصرف كسلطة تقديرية مطلقة ليعترف بما يريد من مذاهب ويرفض مايشاء لأن فى ذلك مخالفة أساسية لنصوص الأمر العالى وهو قانون تنظيم هذه المذاهب وتشكيله وقد صدر لصالح البروتستانت وهم جماعة متفرقة من سائر المذاهب لرفع المعاناة عنهم .

وكان من المفروض أن الرئيس الحالى للمجلس الملى يتحرى عند ترتيبه الكنائس – بعد إلغائها كمجامع – فى مجموعات ، وإعادتها إلى أسمائها الاصلية ككنائس ، هذه الوقائع فلا يتعرض لما سبق حدوثه فى عهد سابقه بعد أن عدل عن نظام ذلك السابق بأسره فانتهى وضع المجامع وتنفذ طبيعيا وتلقائيا الحكم رقم ٤٤٩ لسنة ٢٦ ق والإجراء اللاحق له فيما بعد الذى حدث على يديه – لكنه لم يفعل مما اضطرنا إلى طرح هذا الموضوع من جديد أمام القضاء فى انتظار حكمه العادل فيه الذى نثق أن عدالة السماء ستحققه . فنتمم وعدها برد العدل إلى القضاء !!

* *

ومن عجب بعد هذا كله أن سيادة رئيس المجلس أراد أن يضرب

ضربة جديدة فقام باستصدار قرارات جديدة من لجنته التنفيذية بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٤ فحواها : « أن الكنيسة المسماة الآن الكنيسة الخمسينية هى نفسها التى كانت تسمى سابقا كنيسة الله الخمسينية . وأنه كلف القس إدوارد ناثان دانيال باستلام الكنيستين التابعتين لنا ببنى سويف ومغاغه كما قام بإحاطة المحرر المشهر باسمه وصفته عن أرض اشتريناها لإقامة كنيسة تابعة لمجمع عام كنائس الله الخمسينية بالشكوك وتعطيل أعماله بقصد تحويله للكنيسة الخمسينية — التى تحاول أن تثبت وجودها بسلطة المجلس وبدون الله — وقام المكلف سالف الذكر باغتصاب هاتين الكنيستين الامر الذى استلزم رفعه للقضاء ، كما نشأت عنه دعاوى جديدة إذ حدث فيه تستر على تبديد مبلغ قد تم جمعه بمغاغه يبلغ سبعة آلاف جنيه مع اصطدامات أخرى ملحقة قدمت هى إلى القضاء . »

وهكذا قابل د . صموئيل حبيب موقفنا الواضح السليم بالتشفى والانتقام متعمداً العمل على غلق كنائسنا — التى تحمل إسم الله — ومنع تقديم أوراقها للترخيص بل وخطف ملكيتها وإهدار حقوقها كأنه صاحب تفويضات إلهية مطلقة وكأن هذا المذهب — الكتابى الوطنى — لا يمت لكنيسة الله بصلة وكأنه بذلك لا يدخل فى نطاق مسئوليته الزمنية والابدية وقد نسى أن لها رباً يحميها دائما ، وإنما قصدنا بما كتبناه هنا إثارة الاذهان وإيقاظ الضمائر ببيان مدى التدهور الذى حدث للبروتستانتية فى بلادنا بالذات فأوصلها إلى حالة يرثى لها رغم مظاهر النجاح المادى الذى يخفى خلفه القضاء الإلهى الذى لابد منه !!

خاتمة المطاف

وقبل أن تختم هذه الرواية فصولها التى يمثلها على مسرح الزمان من أصيبوا بالتحكم الفردى المطلق ناسين أن هذا لا يليق بمبادىء المسيحية الحقيقية وعصر الحقوق الانسانية الذى نعيش فيه ...

والى أن تكتمل هذه الرواية بما سيسفر عنها من نتائج أبدية بل ومصيرية ، فاننا نختم بما يزيد دهشة كل من تابعنا فى مطالعة هذه المذكرات بما ورد ذكره فى مجلة الهدى بعددها الصادر فى ديسمبر ١٩٨٤ بعنوان : « هل نسمح بمذاهب انجيلية أخرى » ! ؟ وكان ردنا عليه الذى رفضوا نشره بالطبع ما يلى :

أولا : أن حركة الاصلاح الانجيلى بداهة — وهى التى قامت عليها البروتستانتية منذ البداية هى حركة تأسست على حرية الفكر بشرط أن يتمشى مع الحق الكتابى ، وهذا هو أساس قبول المذاهب الانجيلية — ولكن أليست هناك مذاهب ليس من سبب فى استبعادها سوى ما ينسب لقادتها من الخلافات التى يعتبرونها شخصية مع أنها مجرد تمسك من جانبهم بحقوقهم الثابتة وعدم التفريط فى أمانتها ، دون أن يكون لذلك أدنى صلة بالعقيدة فى حد ذاتها ، وقد يحدث العكس فلا يكون هناك تحقق بدرجة كافية من عقائد الهيئة الطالبة ...

ثانيا : ورد بالمقال أن هناك بعض القسوس ينقلون تبعيتهم من مذهب الى آخر كما ينقلون كنائسهم معهم بلا مبرر جوهرى — وهذا أمر المفروض فيه عدم قبوله بتاتا لأنه ضد العرف المسيحى والقانون

الوضعى وهو لا يتطلب بحث ولا وضع بروتوكول بين رؤساء المذاهب فيما بينهم ، لأنه وان كان للمشار اليهم أو حتى كنائسهم حرية الانتماء لكن هذه حرية شخصية لا يجب أن تطغى على حقوق التمليك والحقوق التأجيرية وسائر حقوق التعامل الأخرى التى تخضع للقانون العام بالنسبة للجميع • ومن ثم فان من المستحيل قانونا العبث بهذه الحقوق بالابدال والتغيير بأى حال من الأحوال بعد أن تكون قد استقرت أوضاعها القانونية وصارت ثابتة نهائية للهيئات الصادرة باسمها ولصالحها أيا يكون حجمها !!

ثالثا : واضح من نصوص الأمر العلى الذى صدر لتنظيم هذه المذاهب عام ١٩٠٢ أنه لم يحدد عددا معينا لمجموع الكنائس التى تلزم لتكوين مذهب انجيلى وانما اشترط استدامة النظام ضمانا لبقائها ، وواضح أنه ليس هناك مذهب واحد منها — أيا يكون حجمه — لا يريد البقاء والاستمرار ، بدليل أن المقال نفسه يقرر وجود مذاهب ضئيلة الحجم محدودة العضوية لكن شعبيتها وعدد المواظبين على اجتماعاتها والمؤمن بفكرها كبير جدا !!

رابعا : تأكيد الحقوق المتساوية التى كفلها الفرمان الهمايونى والأمر العالى لكافة المذاهب الانجيلية — فقد جاء فى ديباجة الخط الهمايونى الصادر فى ديسمبر ١٨٥٠ القاضى بجعل الانجيليين الوطنيين طائفة قائمة بذاتها بأنه صدر لصالح مذاهب البروتستانت — وهم جماعة متفرقة من سائر المذاهب — وذلك لرفع المعاناة عنهم •

وقد صدر الأمر العالى فى مارس ١٩٠٢ ضمانا لحقوق هذه

المذاهب وتنظيما لشئونها لكونها تعتبر قانونا طائفة واحدة هى مجموع هذه المذاهب معا • ولذلك فقد نصت مادته الأولى على أن :

« تعتبر بصفة كنيسة انجيلية كل هيئة دينية مسيحية ذات نظام فى القطر المصرى ٠٠٠٠٠٠ » ولفظة كنيسة هنا قد أطلقت على كل هيئة مسيحية تكون مذهبا انجيليا متميزا يترتب على وجوده وكيانه بحسب نص هذه المادة اعتراف المجلس الملى به وذلك بمنحه عنوان كنيسة انجيلية — وهو مجرد اقرار للنظام القائم فعلا للهيئة وعقيدتها ولا يعدو ذلك فى صحيح القانون أن يكون كاشفا عن مركز قانونى قائم بدليل ما ورد فى استهلال المادة الأولى المشار اليها حين قررت بنصها أن « تعتبر بصفة كنيسة انجيلية آخذة الأمور بما هى عليه وقت صدوره وما عساه حاصلا فى المستقبل بالنسبة لكافة المذاهب الانجيلية التى تستجد » ٠٠٠

ومن المعلوم أنه حين صدر الأمر العالى ، لم يكن هناك من الكنائس الانجيلية فى مصر فى ذلك الحين سوى كنيستين هما الكنيسة المشيخية المتحدة والرسالة الهولاندية — ولذا فقد رأى المشرع حينذاك أن ينص فى صلب الأمر العالى على الاعتراف بهما فى المادة ٢٨ منه ٠٠٠ واذ كان المشرع يتوقع نشأة كنائس « مذاهب » انجيلية مستقبلا فقد احتاط للأمر بما أورده فى المادة الأولى منه وهى بنصها الصريح قد اعترفت بوجود هذه الكنائس « المذاهب » وأقرت وجودها الأمر الذى يستوجب اقرار المجلس الملى به تلقائيا بحسب نص المادة اثانية منه بمنح عنوان كنيسة انجيلية وما يستتبعه من حقوق واردة بذلك الأمر وهى التى سبق له أن كفلها لكل من الكنيسة المشيخية والرسالة

انهولاندية وذلك اقرارا منه للمساواة بين جميع المذاهب الانجيلية فى الحقوق والواجبات وفقا لمتضمناته •

وبناء عليه يتضح أن الباب يظل مفتوحا لقبول أية مذاهب انجيلية طالما هى فى اطار قانون المجلس ، ولكن هل تقبل الكنيسة المشيخية صاحبة النفوذ والسيطرة على هذا المجلس بحالة مطلقة أن تتنزل على أحكام قانون تشكيله بل هل لها أن تصحح وضعها أولا برفع الظلم والمعاناة عن كنائس الله الخمسينية ، وكفى ما أوقعته عليها منهما ، فان لم يكن لديها مثل هذا الاستعداد ، فرب السماء بالمرصاد لرفع كل معاناة وانهاء كل ظلم ، وهو كفيل بأن يحمى كنيسته هذه ويحررها ويرد عنها كل كيد لأنه يفعل ذلك دائما وهو يقوم به على مجرى التاريخ الى أن تنتهى روايات الزمان ويعاد فتح سجلاتها فى رحاب الأبدية حيث تتم المراجعة ويقدم الحساب ويتقرر المصير !!

وحينئذ ستتكشف الحقيقة فى نور الحكم الالهى الكامل ، الأمر الذى يتطلب من كل عاقل رشيد وقفة جادة مع النفس أمام الله والضمير وكتابه المقدس وذلك لتأكيد الخلاص وضمانا له وحفاظا على وقار الدين وجلاله وتنفيذا لوصية السيد المسيح القائلة : « لا تحكموا حسب الظاهر بل احكموا حكما عادلا » (يوحنا ٧ : ٢٤) •

تم بعونه تعالى

هذا الكتـاب

تاريخ المذهب الخمسينى فى مصر

ليس هو مجرد كتاب لتاريخ هذا المذهب كتبه أحـــد أبنائه ممن يناضلون فى سبيله باعتباره قلب البروتستانتية النابض بل القـــوة الحيوية الدافعة للمسيحية ، بل هو أيضا سطور نورانية يتلألأ فيها الحق كشمس ساطعة برغم محاولات الباطل سترها واخفائها ..

ونظرا لأنه لم تحدث ظروف غير عادية لمذهب انجيلى آخــر فى مصر مثلما حدث لهذا المذهب لذلك كان أمرا طبيعيا أن يصدر هــذا الكتاب بالهام الهى وتوجيه السماء لتبيان حقيقة هذا المذهب من الوجهة التاريخيه فى بلادنا . وهو يحتوى بعد الاهداء والتمهيد والتقــديم خمسة فصول يتحدث كل فصل منها عن نفسه عنوانيها : موقف المجلس الملى تجاه المذهب الخمسينى ـ قرارات المجلس بين الانكار والاقرار ـ الصراع المصطنع داخل المذهب الخمسينى ـ مجمع الله الخمسينى بين التشكيل والتبديل ـ عودة الى الأصــل عــلى حســـاب المذهب الخمسينى » ... واننا نستودع صفحات هذا الكتاب راجين أن يجــد فيه كل قارىء نابه ومطلع أريب رحلة مع تاريخ هــذا المذهب فى مصر قد يجد فيها لذة الاستمتاع ودروس العبر ويقين انتصــار الحــق فى نهاية المطاف مهما طال الانتظار

الثمن ٤٥ قرش